وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العـلمي

جـامعة جيـجـل

كليـة العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

M2775

مذكـرة مكملة لنيل شهـادة الماستـر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصـص: نقود ومالية دولية بعنوان:

آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر

"دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2012)"

إعـداد الطلـبة:
- أحمد شبيني
- محمد المكي طيار

إشـراف الأستـاذ:
- رشيد علاب

لجنـة المناقشـة:

- أ.عاشور عمورة.....رئيسا
- أ.أبو سفيان زايدي.....عضوا

السنـة الجامعيـة: 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

لملخص:

فرض البترول كسلعة تصديرية إستراتيجية بقوة منذ الحرب العالمية الثانية ليتعزز دوره مع مرور الزمن ونظرا لعدم تعزيز البلدان المنتجة له مثل الجزائر لميزة نسبية فقد أصبح أهم مكونات الإنتاج الكلي للبلد ومحركا أساسيا للنمو، خاصة عندما تصل الأسعار إلى مستويات عالية.

سنحاول في هذا البحث تحليل تغيرات أسعار النفط وأثارها على مستوى الأداء الإقتصادي وبالضبط على النمو الإقتصادي في الجزائر حيث ستكون الفترة (1990-2012) الإطار الزمني لهذه الدراسة.

أما في الجانب التطبيقي إستخدمنا نموذج التكامل المتزامن لدراسة أثار تغير سعر النفط على النمو الإقتصادي حيث إتضح أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الإقتصادية العالمية وما تبعها من تغيرات في سعر النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، النمو الإقتصادي، الإقتصاد الجزائري.

ABSTRACT :

The imposition of oil as a commodity export strategy strongly since World War II to enhanced role with the passage of time and due to the lack of promotion of producing countries such as Algeria, comparative advantage has become the most important components of the total production of the country and a key driver for growth, especially when prices reach high levels.

In this research, we will try to analyze the changes in oil prices and raised the level of economic performance and exactly on economic growth in Algeria, where it will be a period (1990-2012) the time frame of this study.

In the practical side we used the simultaneous integration model for the study of the effects of changing the price of oil on economic growth, where it became clear that the Algerian economy is heavily influenced by what is happening in the global economic environment and the subsequent changes in the price of oil.

Key words: the price of oil, economic growth, the Algerian economy.

المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول:أسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	2
المبحث الأول:الاقتصاديات النفطية:مفاهيم و نظريات	3
المطلب الأول:اقتصاديات الصناعة النفطية	3
الفرع الأول:نشأة البترول	3
الفرع الثاني:الاقتصاد النفطي	5
الفرع الثالث:الصناعة النفطية	7
المطلب الثاني:الأزمات النفطية وآثارها	8
الفرع الأول:أزمات ارتفاع أسعار النفط	8
الفرع الثاني:أزمات انخفاض أسعار النفط	11
المبحث الثاني:محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	13
المطلب الأول:الأسواق العالمية للنفط	13
الفرع الأول:أنواع الأسواق العالمية للنفط	13
الفرع الثاني:مميزات الأسواق العالمية للنفط	14
المطلب الثاني:العرض والطلب على البترول	16
الفرع الأول:العرض البترولي	16
الفرع الثاني:الطلب البترولي	17
المطلب الثالث:كيفية تحديد أسعار النفط العالمية	19
الفرع الأول:مفهوم أسعار النفط	20
الفرع الثاني:صناعة أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك	21
المبحث الثالث:قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري	24

المطلب الأول:التطور التاريخي لقطاع المحروقات	24
الفرع الأول:الجزائر ما قبل النفط(1962-1971)	24
الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات في الفترة(1971-2012)	26
المطلب الثاني: أهمية قطاع البترول في الإقتصاد الجزائري	29
الفرع الأول: المحروقات والتجارة الخارجية	29
الفرع الثاني:أهمية المحروقات كمصدر لإرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة	30
الفرع الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي ونظرياته	
تمهيد	34
المبحث الأول: عموميات حول النمو الإقتصادي	35
المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي	35
الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	35
الفرع الثاني: عناصر النمو الإقتصادي	38
الفرع الثالث: أنواع النمو الإقتصادي	39
المطلب الثاني: عمليات النمو الإقتصادي	41
الفرع الأول: طرق قياس النمو الإقتصادي	41
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي	43
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي	47
المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي	47
الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك	47
الفرع الثاني: النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك	49
المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث	53
الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكنزيين	53
الفرع الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر المعاصر	55
المبحث الثالث:السياسات الإنمائية في الجزائر(1980-2014)	57
المطلب الأول: السياسات التنموية خلال فترة الثمانينات	57
الفرع الأول: إعادة هيكلة الاستثمارات العمومية	57
الفرع الثاني: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية	58

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية في ظل اقتصاد السوق	60
الفرع الأول: برامج الإصلاح الإقتصادي خلال التسعينات	60
الفرع الثاني: برنامج الخوصصة	61
المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي	63
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	63
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي	64
الفرع الثالث: توطيد النمو الإقتصادي (البرنامج الخماسي 2010-2014)	66
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث:الدراسة القياسية لتأثير سعر النفط على النمو الإقتصادي	
تمهيد	70
المبحث الأول: الدراسة الإحصائية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط	71
المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة	71
الفرع الأول: تطور أسعار النفط	71
الفرع الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	74
المطلب الثاني: عرض نموذج الدراسة	78
الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة (التكامل المتزامن)	78
الفرع الثاني: اختبارات النموذج	79
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية	87
المطلب الأول: عرض النتائج	87
الفرع الأول: نتائج الدراسة التشخيصية	87
الفرع الثاني: اختبارات النتائج	89
المطلب الثاني:مناقشة النتائج	90
الفرع الأول:مناقشة نتائج الدراسة التشخيصية	90
الفرع الثاني: مناقشة اختبارات النتائج	91
خلاصة الفصل	94
الخاتمة العامة	96
قائمة المراجع	100
قائمة الملاحق	105

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	نشاط سوناطراك في الإستثمار والإنتاج النفطي	25
02	مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات(2005-2011).	30
03	تطور إيرادات الجباية البترولية للإيرادات الكلية.	31
04	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام.	31
05	مقومات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004).	64
06	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب.	65
07	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014).	66
08	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1991-1999).	72
09	تطور اسعار النفط خلال الفترة (2000-2012).	73
10	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).	75
11	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).	76
12	نتائج إختبار ADF لسلسلتي سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي.	87
13	نتائج إختبار التكامل المتزامن لأنجل جرانجر.	88
14	نتائج إختبار السببية لأنجل جرانجر بين سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي.	90
15	نتائج إختبار السببية لأنجل جرانجر بين سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي (1990-1999).	92
16	نتائج إختبار السببية لأنجل جرانجر بين سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي (2000-2012).	92

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999).	72
02	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2012).	74
03	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999).	75
04	معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).	77

المقدمة العامة

يحتل النفط المركز الأول من حيث الأهمية بين جميع مصادر الطاقة وهو أحد أسباب الصراع الدائم بين الدول الكبرى فيما بينها ومع الدول المنتجة، وازدادت أهميته في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدور الذي لعبه فيها حيث توجهت أنظار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها، فظهرت الشركات الاحتكارية كإحدى الوسائل للضغط على الدول المنتجة للنفط والتحكم بسوق النفط العالمية والضغط على منظمة الأوبك التي نشأت كضرورة حاسمة للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتيلات البترولية وكان قيام المنظمة عام 1960 نقطة تحول في تاريخ الصراعات نتيجة المتغيرات النفطية العالمية وتقلبات الأسعار.

خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة مند اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا وذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بأخر في تغير الأسعار وتقلبها كما تمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته نسبة مرتفعة من التجارة العالمية خاصة وأنه يتدفق من مجموعة من الدول باتجاه مجموعة أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيرا على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي لكل من الدول المصدرة والمستوردة.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من الاختلال في هيكل صادراتها حيث أن صادرات الجزائر تعتبر نفطية بدرجة كبيرة حيث يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك إحتياطيا هاما في موارد الطاقة لهذا كان اعتماد الجزائر مند الاستقلال على ثروة النفط أساسيا خلال مسيرتها التنموية، وأصبح الاقتصاد الوطني مرتبط بمورد واحد ناضب وغير مستقر في الأسواق الدولية مما أدى إلى ضيق حاد في تخصصها الدولي وما تبع ذلك من مشاكل على الاقتصاد الوطني خير دليل.

في هذا الصدد فإن إشكالية بحثنا تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و للإجابة على جميع جوانب هذه الإشكالية نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط؟
- ما هي أهم محددات الطلب والعرض البترولي في الأسواق العالمية للنفط ؟
- ما هي محددات النمو الإقتصادي ؟
- ما هي أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ؟
- هل هناك تأثير لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي العلاقة السببية الموجودة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار الفرضية التالية التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

- توجد علاقة طردية بين تطور سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر فالإيرادات المالية النفطية هي أساس تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

للنفط دورا كبيرا في تطور الدول الصناعية المستهلكة له والبلدان النامية المصدرة له حيث كان عصبا حيويا ومحركا أساسيا لاقتصادياتها، كما أصبح عنصر خلاف وصراع بين الدول الكبرى للسيطرة عليه ومن تم التحكم بأسعاره حيث تعتبر دراسة تطورات أسعار النفط ودراسة العوامل المؤثرة فيه ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي، من أهم الإسهامات الحديثة في المجال الاقتصادي والتي تحظى باهتمام الكثير من علماء الاقتصاد، كما توفر الدراسة الراهنة تقارب قياسي بإستخدام التكامل المترامن وهو من أحدث النمادج القياسية لدراسة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إدراك الأهداف التالية:

- محاولة إبراز أهم الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط من خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012.

- وتهدف هذه الدراسة أساسا إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية كما تطمح إلى إبراز الأهمية التي يشكلها النفط في الاقتصاد الجزائري، كما تهدف إلى محاولة استخدام القياس الاقتصادي من أجل إبراز علاقته بالاقتصاد البترولي.

- توفير نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين سعر النفط والنمو الإقتصادي

حدود الدراسة :

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجسد من خلال بناء نموذج قياسي رياضي انطلاقا من الأدوات الإحصائية التي توفرها نظرية القياس الاقتصادي من أجل معرفة الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال المعطيات الإحصائية المتاحة مند سنة 1990 إلى غاية 2012.

أسباب اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها ما يلي:

- باعتبار أن النفط يشكل شريان الحياة الاقتصادية للدول المنتجة له ويفتح أفاق واسعة للمهتمين به سواء كانوا دولا شركات أو باحثين، بالتالي رأينا الدخول إلى ميدان الاقتصاد البترولي بهذه الدراسة التي تعتبر زاد يسمح بإمكانية التخصص ومواصلة البحث في ميدان النفط والنمو الاقتصادي.

- هو موضوع اقتصادي هام وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز الدور الذي يمكن أن يلعبه سعر النفط في التأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذلك التحديات التي سيوجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام وقطاع المحروقات بشكل خاص.

- بالرغم من الدراسات والأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا لا يزال هذا الموضوع يستقطب فضول الباحثين والدارسين لما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار.

- قلة الدراسات في مجال الاقتصاد البترولي التي تجمع بين التحليل الاقتصادي النظري والتحليل الإحصائي الكمي الذي توسع استخدامه في مختلف أنواع الدراسات الأكاديمية والعلمية.

- إثراء المكتبة الجامعية بمراجع يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثين مستقبلا.

منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول وإجابات موضوعية وواقعية، سنستخدم المنهج الوصفي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط. كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير العوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2012 بالإضافة إلى تحليل آثار الصدمات النفطية.وأخيرا سنستخدم المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن نشهدها خلال القرن 21، وقياس الآثار المترتبة عن تقلبات الأسعار في السوق الدولية على النمو الاقتصادي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

إن من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة هي تلك الصعوبات التي تواجه أي باحث في مجال الاقتصاد القياسي عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعة في بلد معين، من جهة أولى وإسقاط ذلك قياسيا بواسطة الأدوات الإحصائية والرياضية المتاحة لديه من جهة ثانية وهي

المعطيات، إلا أن المشكلة هي كثرة المعطيات واختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة عنها، رغم تماثل طرق القياس وهو ما أوقعنا في حالة من الارتياب في إختيار أيهما الأصح.

الدراسات السابقة :

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع خاصة من جوانبها النظرية وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع هذا البحث وهي كما يلي:

أولا: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2011، للطالب عبادة عبد الرؤوف بعنوان: "**محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليليه قياسية (1970 -2008)**"، لقد قام الطالب بعرض المذكرة من خلال طرح الإشكالية التالية: "إلى أي مدى يمكن تحليل التغيرات في سعر نفط منظمة أوبك وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر؟"، وقد حاول الإجابة عليها من خلال الدراسة التطبيقية لتأثير سعر النفط الخام على النمو الاقتصادي الجزائري وهذا بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ، وقد تحصل على نتائج من أهمها: وجود علاقة إيجابية بين التغير في الناتج الداخلي الخام وسعر النفط الخام المؤخر، وجود علاقة إيجابية تربط الاستثمار والناتج الداخلي الخام المؤخر بفترة واحدة أي كلما ارتفع التغير في الناتج الداخلي الخام للفترة السابقة بوحدة واحدة ارتفع التغير في الاستثمار ب 1.211 وهذا ما يدل على أن الزيادة في النمو الاقتصادي يكون لها أثر إيجابي على الاستثمار وذلك من خلال الزيادة في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في تراكم رؤوس الأموال وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار.

ثانيا: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2011، للطالب لخديمي عبد الحميد بعنوان: "**آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**". ولقد حاول الطالب من خلال هذه المذكرة إبراز آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي من خلال طرح الاشكالية التالية: " ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي في الجزائر؟ ". وقد تحصل على نتائج من أهمها: أن الاستقرار النقدي المصحوب بمستوى أسعار ثابتة محليا يسانده التزام بسعر صرف أجنبي اسمي مستقر هو الأسلوب الرئيسي الذي تتحقق من خلاله أسعار فائدة مستقرة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر أثبتت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.

ثالثا: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، سنة 2011، للطالب بوزاهر سيف الدين بعنوان: " **أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية** "حاول الطالب عرض المذكرة من خلال الإشكالية التالية:"هل يوجد تأثير لارتفاع أسعار النفط على سعر الصرف الدينار الحقيقي في إطار مفهوم العلة الهولندية؟" ومن خلال الدراسة توصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف الحقيقي وهذا ما يتوافق مع النظرية كأحد أثار ومظهر للمرض الهولندي، أما العلاقة في المدى القصير من اختبار العلاقة السببية فقد كانت النتيجة مختلفة حيث توصل إلى علاقة سببية وحيدة وهي أن سعر الصرف يتأثر بتقلبات سعر النفط بطريقة أخرى ارتفاع سعر النفط يسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

محتويات الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية الموالية:

الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان:أسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد الجزائري ، ينقسم إلى ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول الاقتصاديات النفطية: مفاهيم ونظريات، ونبين في المبحث الثاني محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما نتطرق في المبحث الثالث قطاع المحروقات وأهميته في الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثاني تحت عنوان: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ونظرياته، فينقسم إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول عموميات حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فنبرز من خلاله نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث يبين السياسات الإنمائية في الجزائر(1980- 2009).

الجانب التطبيقي:

انحصر الجانب التطبيقي في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان: الدراسة القياسية لتأثير سعر النفط على النمو الإقتصادي، ينقسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول نتطرق إلى الدراسة الإحصائية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط، أما المبحث الثاني فنتناول تحليل نتائج الدراسة القياسية.

الفصل الأول: أسعار النفط العالمية وآثارها على الإقتصاد الجزائري

المبحث الأول: الإقتصاديات النفطية

المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

المبحث الثالث: قطاع المحروقات وأهميته في الإقتصاد الجزائري

تمهيد :

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الإقتصادي فقد ارتبط التاريخ الإقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية.

وقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986، والتي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبتها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى أقل من 10 دولار وخلال السنوات الألفية عرفت أسعار البترول ارتفاعا مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية ، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

من خلال هذا الفصل نحاول تحليل تطورات أسعار البترول والأحداث التي رافقتها وأهم ما يميز السوق البترولية عن باقي الأسواق، وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول الإقتصاديات النفطية وأهم الأزمات التي شهدتها سوق النفط العالمية، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى أهم محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية فتناولنا جانب الطلب ومحدداته العرض ومحدداته والأسواق العالمية للنفط وأهم مميزاتها، بالإضافة إلى كيفية تحديد أسعار النفط، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه قطاع المحروقات وأهميته في الإقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: مفاهيم حول الإقتصاديات النفطية

إن موضوع الإقتصاد البترولي كان ولازال موضع اهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية، وقد تحول إلى مادة علمية مستقلة ومجال تخصص يتم في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية للعديد من الدول سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء مفاهيم حول اقتصاديات الصناعة النفطية والأزمات التي تعرضت لها.

المطلب الأول:اقتصاديات الصناعة النفطية

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الإقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية و الإقتصادية الدولية، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما كان يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئسي للدول المنتجة له.

الفرع الأول: نشأة البترول

لقد عرف الإنسان البترول منذ ألاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وقد عرفه إنسان العراق القديم والإنسان في منطقة باكو في الإتحاد السوفياتي والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في مواد التحنيط، وقد كانت معرتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للتشحيم والإنارة، كما استخدم كإسفلت في المباني ورصف الطرقات، ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد[1].

تستمد كلمة البترول أصلها من اللغة اللاتينية وتعني زيت الصخر(صخر= Petr +زيت = oléum) النفط عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة وتتباين ألوانه بين الأسود المخضر إلى البني والأصفر كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية[2].

---

[1]- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية** ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد57، بدون سنة النشر، ص2.

[2]- محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، المكتبة الوطنية الطبعة الأولى، الجزائر، 1979، ص15.

أما فيما يخص موقعه من المواد الإقتصادية فهو مورد طبيعي طارئ (قابل للنفاد) لأنه يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، لا يترك بعد استعماله الأول أي أمل في استعماله ثانية[1].

لقد اختلف الجيولوجيون في تحديد أصل النفط، وكيفية تكّون هذه المادة فهناك من يؤكد أن النفط مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي أما الآخرون فيعتقدون أن النفط ناتج عن تفاعلات كيماوية في الأرض بين مواد غير عضوية وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين[2]:

أولا: النظرية العضوية

تؤكد هذه النظرية على أن النفط ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصول حيوانية ونباتية، التي أطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو أكثر دقة إلى أن النفط يعود إلى باقيا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات الصدفيات والمحاريات، وقد تقاطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي، استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ ذهبت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية ، يستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج الغربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافات القارة والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

ثانيا: النظرية اللاعضوية:

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن منشأ النفط اللاعضوي أي ناتج عن تفاعل الحديد مع بخار الماء وينشأ من اتحادهما مادة مشابهة للأسيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة،وذلك من خلال الأبحاث التي قام بها العالم (برتلو) سنة 1866 في هذا الصدد وبين أنه من الممكن الحصول على البترول بمعاملة حمض الكربون بالمواد القلوية تحت تأثير حرارة مرتفعة وبوجود بخار الماء واستنادا إلى هذه النظرية أعلن (منذ ليف) النظرية القائلة أن البترول موجود في مكامن الأرض، ويرجع نشأته إلى تأثير بخار الماء في الكربيدات المعدنية في الطبقات العميقة من الأرض، وهذه النظرية أصبحت فيما بعد أساس النظريات الأخرى التي يؤيدها أكثر الباحثين القائلين بالنشأة المعدنية،ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في

---

[1]- أحمد رمضان شقلية، **النفط العربي وصناعة تكراره**، دار تهامة للنشر، جدة، 1980، ص31.

[2]- لخديمي عبد الحميد، **أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**، مذكرة نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص ص،11-12.

المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن ذات أصل عضوي.

الفرع الثاني:الإقتصاد النفطي

"إن الإقتصاد البترولي يتضمن مجموع النشاطات الإقتصادية المتعلقة في إيجاد وإنتاج وتوزيع واستهلاك للسلعة البترولية، سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة"[1].

تطلق صفة الدولة النفطية على بلد ما عندما[2]:

- يكون منتجا ومصدرا صريحا لكميات هامة من البترول الخام كمادة أولية مهيمنة على الصادرات؛
- يعتمد الهيكل الإقتصادي والاجتماعي القائم بصفة أساسية على الريع البترولي؛
- يعتمد من أجل استغلال النفط في جميع مراحله – استكشاف– استخراج ونقل بصفة كبيرة على تقنيات الشركات العالمية،أي أن لا دولة تفتقر إلى التطور التكنولوجي اللازم لاستخراج النفط.

فعنصر إنتاج البترول وتصديره لا يعطي صفة الدولة النفطية لأن هناك دولا منتجة ومصدرة للبترول أو الغاز ولا تعتبر دولا نفطية، مثل النرويج وهولندا وروسيا، لان اقتصادياتها قائمة على تنوع النشاطات الإقتصادية وتتحكم في تكنولوجيا الاستغلال ولذلك فالجزائر بهذه الصفات تعتبر إحدى الدول النفطية، وهي أيضا أحد أعضاء منظمة الأوبك النشيطين، مع أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية متنوعة يمكن أن تشكل روافد قوية للاقتصاد الوطني إلى جانب ثروة النفط.

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن اعتماد الدولة على النفط في اقتصادها ويمكن أن نوجزها كما يلي[3]:

أولا:الآثار الايجابية للاقتصاد البترولي:

1- يعتبر أكبر مصدر للطاقة، حيث يتفوق الآن مع الغاز الطبيعي على المصادر الأخرى؛

2- إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترولي الفائض أو رؤوس الأموال اللازمة لعملية التراكم الرأسمالي أو أطلق على تسميته بالدولارات النفطية ، لإنجاز مشاريع التنمية ؛

---

[1]- محمد احمد الدوري، **محاضرات الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص3.

[2]- عيسى مقليد، **قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008، ص 26.

[3]- مصطفى رشيد شيحة، **مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص ص19، 20.

3- إن هذه المادة توفر للاقتصاد البترولي مصادر الطاقة الضرورية اللازمة للبنية الأساسية وللمشروعات الإنتاجية والخدمية ؛

4- إن هذه المادة يمكن أن تساهم في نمو القطاع الفلاحي والإنتاج الزراعي بما تقدمه من رؤوس أموال ومنتجات مثل الأسمدة والمبيدات...الخ؛

5- بسبب ارتباط الإقتصاد النفطي بالعالم الخارجي في مجال الصناعة النفطية مكنه من اكتساب خبرة في مجال التصدير والاستيراد؛

6- إن الموارد المالية البترولية المتوفرة مكنت أو عززت الإقتصاد البترولي من الاحتفاظ باستقلال نسبي في مقاومة الضغوطات السياسية والتبعية الإقتصادية.

ثانيا: الآثار السلبية للاقتصاد البترولي[1]:

1- إن الإقتصاد البترولي مثله مثل بقية الإقتصاديات البترولية الأخرى ، يخضع ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية الإقتصاديات (العرض، الطلب، المرونة، الأزمات والصدمات السعرية)؛

2- التبعية للاقتصاد العالمي وتأثر الإقتصاد المحلي(النظم النقدية والمالية المحلية، التنمية الإقتصادية والاجتماعية...الخ)؛

3- إن الفوائض المالية المتأتية بصورة مفاجئة نتيجة ارتفاع الأسعار ينجم عنها توظيف استمراري غير مجدي وعدم استغلالها في مشاريع التنمية المحلية ويتم استمرارها في شكل استثمارات أجنبية عن طريق الصناديق السيادية وفي شكل سندات وأذونات الخزينة؛

4- إن استقرار الدخول البترولية يبقى على أساس العملات الأساسية التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية ،أي أن تعرض هذه العملات إلى اهتزازات وتقلبات عنيفة تخفض من قيمتها ،وتعرض المداخل البترولية إلى انخفاض في قيمتها الحقيقية مثل ما حدث في السبعينات ،انخفضت قيمة الدولار؛

5- تعرض الإقتصاديات النفطية إلى ما يعرف بالتضخم المتبادل والذي ساد معظم الدول بعد الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينات، حيث ارتفعت أسعار السلع المستوردة من الدول الصناعية مع ثبات أسعار المواد الأولية المصدرة من الدول النامية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص21-22.

الفرع الثالث:الصناعة النفطية

"الصناعة البترولية هي "مجموعة النشاطات الإقتصادية والفعاليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[1].

من المعروف لدى المعنيين بالشؤون الإقتصادية وجود صنفين من الصناعة تتمثل في الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، أما الأولى فتهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزم هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة ، أما الثانية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية على أشكال أخرى تزيد من مجالات استخداماتها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية[2].

لذلك فإن الصناعة البترولية مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فإنها صناعة تجمع بين النشاط الإستخراجي وكذلك النشاط الصناعي التحويلي في آن واحد، وسواء كان ذلك التصنيع التحويلي لمرحلة وصورة واحدة أو لمراحل تصنيعية لاحقة متعددة ومتنوعة وغير محدودة ، وإذا كان النشاط الصناعي البترولي متعدد في مراحله متنوع مختلف في مجالاته وبصورة واضحة ومرتبطة فإن هذه الصناعة عموما لها السمات والخصائص التي تجعلها متميزة عن باقي النشاطات الإقتصادية الصناعية الأخرى ومن أبرز هذه الخصائص هي:

1- الصناعة البترولية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة؛

2- أن نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية تكون عالية وكبيرة مقارنة بنسبة رأس المال المتغير؛

3- النشاط الصناعي البترولي يعتمد بصورة كبيرة على العمل الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم؛

4- الصناعة البترولية تقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة فنيا وتكنولوجيا؛

5- أن العرض والطلب على السلعة البترولية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير؛

---

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص11.

6- إن الصناعة البترولية تقوم في الأساس على الاحتكار في استغلال الثروة النفطية، فقد يكون الاحتكار ذو طابع عام من الشركات الوطنية للدولة أو الخاصة في حالة احتكار التطور التقني والتكنولوجي في مجال البحث والتنقيب واستخراج النفط[1]؛

7- كما تتصف الصناعة البترولية بكثافة حجم الاستثمارات الرأسمالية وارتفاع عنصر المخاطرة الاستثمارية في مرحلة الاستكشاف بالإضافة إلى استخدامها أحدث أساليب التقنية المتطورة مع تكثيفها للاستثمارات في مجال البحث العلمي وتطبيقاته؛

8- تتميز الصناعة البترولية بارتفاع درجة مهارة القوى العاملة واستقطابها لكوادر فنية جيدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنيات المتوفرة، وفوق كل هذا إدارتها الممتازة، وقد ساعدت كل هذه الصفات الإقتصادية والمالية والتقنية والإدارية في تكوين شركات بترولية عالمية كبرى يتصف نمط أعمالها باحتكار القلة بحيث امتد تكاملها الإقتصادي عموديا وأفقيا على النطاق الدولي؛

9- يتسم نمو الصناعة البترولية بالارتباط مع التجارة الدولية للبترول، حيث تكمن مصادر تأمين إمدادات تجارة البترول في أساسها من المكامن البترولية الموجودة في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص[2].

المطلب الثاني: الأزمات النفطية وأثارها

في هذا المطلب سنتعرض للأزمات النفطية التي حدثت في السوق البترولية العالمية وذلك حسب معيار انخفاض وارتفاع الأسعار البترولية في الأسواق العالمية.

الفرع الأول:أزمات ارتفاع أسعار النفط

حسب هذا التصنيف نجد أن الأزمات التي ارتفعت فيها الأسعار البترولية بداية من السبعينات حتى الآن أربع أزمات نفطية وهي: أزمة 1973 وأزمة 1979 وأزمة 2004 وأخيرا أزمة 2008 وسنتطرق إلى كل على حدا:

أولا: أزمة النفط سنة 1973:

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، نتيجة الاحتكار في التسعير الذي قامت به الشركات البترولية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات، في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص7.

[2]- خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**، بدون سنة النشر،عالم الكتب الحديث،عمان، ص13.

جانب واحد لترتفع من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، وفي بداية سنة 1974 حدث إثر هذا القرار تغييرا جذريا وحقيقيا في تاريخ الصناعة البترولية واعتبر هذا التصحيح السعري إنجازا مهما ونصرا كبيرا على الشركات الاحتكارية[1].

نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% وتم اتخاذ هذا القرار وفقا للاعتبارات التالية[2]:

1- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار؛

2- ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم في الدول الصناعية؛

3- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة.

إن الدول المصدرة للنفط، بقيادة المجموعة العربية تمكنت من تصحيح أسعار النفط جزئيا في ظل حرب أكتوبر 1973 برفعها من 3إلى 12 دولارا للبرميل. لكن الدول الغربية لم تبقى في موقف دفاعي إذ قامت بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة في نوفمبر1974 ،كرد فعل على إجراءات الدول المنتجة والخطر النفطي العربي، وكان من أهدافها الرئيسية التعاون بين أعضائها للحد من الاعتماد المفرط على نفط الأوبك، وتبني برامج للاقتصاد في الطاقة وتمويل البحوث وتبادل المعلومات، بالإضافة إلى وضع خطة لمواجهة حدوث تقلبات خطيرة في الإمدادات النفطية، إذ استطاعت الدول الصناعية الغربية أن تمارس قدرا كبيرا من التأثير على آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب وذلك بتنسيق سياساتها النفطية ظل وكالة الطاقة عموما والنفط بصفة خاصة.

ثانيا:أزمة النفط سنة 1979

أدت الأحداث العالمية في بداية السبعينات وتفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3 دولار الى 12 دولار للبرميل الواحد، ثم اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت لترتفع الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 12 دولار للبرميل الواحد إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

---

[1] – ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990 ، ص 9 .

[2] – محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 129 .

لقد حاولت منظمة OPEP تجميد أسعار البترول في منتصف عام 1977 حتى آخر عام 1978 رغبة منها إظهار حسن النية اتجاه الدول المستهلكة إلا أن مجموعة من العوامل أثارت قلقها أهمها المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف الدولار، لذلك تقرر في مؤتمر أبو ظبي في ديسمبر 1978 زيادة سعر البترول بصورة تدريجية تصل إلى 45% مع نهاية سنة 1979 واشترطت دول OPEP أن تعمل الدول الصناعية على تثبيت أسعار المنتجات الصناعية كما تعمل على تثبيت سعر الدولار[1] ، إلا أنه لم يكد يمر على قرارها سوى 24 ساعة حتى انخفض سعر الدولار في معظم الأسواق العالمية بنسبة 2% وواصلت الأسعار في الارتفاع وبلغت 34 دولار سنة 1982 لكن من حيث النسبة المئوية كانت هذه الزيادة أقل من زيادة أسعار البترول خلال الفترة 1973-1974، أدى الذعر الذي استولى على الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة والبلدان المستهلكة التي تخوفت من انقطاع خطوط التموين إلى ارتفاع أسعار البترول، بحيث وصلت إلى مستويات لم تعرفها من قبل حيث ارتفعت من 35 إلى 40 دولار للبرميل الواحد[2].

ثالثا: الأزمة النفطية سنة 2004

تميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987).

لقد تمثلت أحداث عام 2004 في الاضطرابات العمالية في نيجيريا الهجمات المتكررة على إمدادات النفط والمنشآت النفطية في العراق، والاستفتاء العام في فنزويلا وإعصار إيفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات الأمريكية المتحدة على منظمة الأوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين الحين والأخر حول انقطاع الإمدادات النفطية السبب الرئيسي في زيادة الطلب على النفط الذي ميز عام 2004 بالإضافة إلى ازدياد الطلب على النفط في الإقتصاديات الناشئة في جنوب أسيا، خاصة الصين والهند التي تشهد ارتفاعا في معدلات النمو الإقتصادية وزيادة استهلاك النفط، وحاليا تلعب دورا كبيرا في ارتفاع أسعار النفط [3].

لقد سجل الطلب العالمي على النفط رقما قياسيا، حيث بلغ 4,2 مليون برميل مقابل 1 إلى1,5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي أن معدلات النمو في الصين والهند

---

[1]- إبراهيم شحاتة، **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث**، مجلة النفط والتعاون العربي، مصر، العدد54، سنة1989، ص 19.

[2]- محذاب بدر عناء، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**، مطابع إيتار، إيطاليا، سنة 1998، ص331.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2004، ص29.

مستمرة في دفع الطلب على النفط للزيادة، وأظهرت إحدى بيانات صينية أن واردات النفط في الفترة من جانفي إلى جويلية 2004 زادت بمعدل سنوي قدره 40% في حين تزايدت واردات الهند النفطية بحوالي 11% خلال الفترة 2004-2005، كما ازداد الطلب من طرف الدول الغربية المتقدمة صناعيا بكميات تتجاوز احتياجاتها مدة شهرين أو أكثر لغرض الاحتياطات الإستراتجية[1].

رابعا:الأزمة النفطية سنة 2008

شهدت السوق النفطية خلال سنة 2008 ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى حدود 147 دولار للبرميل، مما أثار حالة من الذعر والقلق في السوق تخوفا من تأثير ذلك على معدلات النمو الإقتصادي العالمي، وبازدياد وتيرة المخاوف من التصاعد المستمر خلال هذه المرحلة، تضاربت الآراء وكثر الجدل بين المحللين في السوق النفطية حول الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع، فبالرغم من الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية السوق والتي تتمثل في النمو المتسارع للطلب العالمي على النفط، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند والاختناقات في طاقات التكرير العالمية، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات مخزن غير كافية لتبرير الصعود القوى في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية، التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار وحسب خبراء السوق كانت هناك عوامل أخرى أثرت في أسعار النفط بالارتفاع ومن أهمها عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط[2].

الفرع الثاني: أزمات انخفاض أسعار النفط

سنتطرق في هذا الفرع إلى الأزمات النفطية التي عرفت انخفاض حاد أسعار النفط، حيث أن أزمة النفط لسنة 1986 هي أول صدمة نفطية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للبترول بصفة عامة وأعضاء منظمة الأوبك بصفة خاصة بعد الارتفاعات التي شاهدتها الأسعار منذ السبعينات، ثم أزمة النفط عام 1998 التي شهدتها السوق النفطية وسنتعرض لكل منهما على حدا.

[1]- نفس المرجع السابق،ص34.

[2]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص6.

أولا: الأزمة النفطية سنة 1986:

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج وذلك لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من سنة 1983 بمقدار 5,5 دولار للبرميل، وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30,1 دولار للبرميل سنة 1983 ثم 27,5 دولار للبرميل سنة 1985.

بداية من سنة 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 14 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى. وتعتبر أزمة سنة 1986 سببا رئيسيا في خلق أزمات اقتصادية للدول المنتجة للنفط، فقد عرف الميزان التجاري لدول الأوبك خسارة قدرت ب 127 مليار دولار للفترة (1982-1985) كما تراجعت العائدات البترولية لدول الأوبك لفترة (1982-1986) حيث بلغت 134 مليار دولار ،وكانت الدول المنتجة للنفط ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة المتضرر الأكبر في هذه الحالة بأنها تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لصادراتها. وفي نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي[1].

منذ بداية الشهر الخامس لسنة 1986 بدأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط من خارج الأوبك تظهر استعداداها للتفاوض معها من أجل الوصول إلى استقرار أسعار النفط وتجنب الكساد الذي يسود سوق النفط العالمية،حينها بدأت الأسعار تستعيد عافيتها شيئا فشيئا حتى بداية التسعينات.

ثانيا: الأزمة النفطية 1998:

في نهاية التسعينات وبالضبط في سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ولو رجعنا إلى الوراء بقليل بقراءة موجزة لوجدنا أنه حدثت زيادة مطردة في الطلب على النفط بمعدل 1,5% سنويا وفي عام 1997 بلغت الزيادة مليوني برميل يومي، وقد وفرت هذه الزيادة مجالا لكميات إضافية من كل دولة من الدول المنتجة في أنحاء العالم ،بما في ذلك دول أوبك.

2- موري سمية، أثار **تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010،ص 79.

حيث أدت الأزمة الإقتصادية في دول جنوب شرق أسيا إلى تغيير مسار الطلب على البترول فالانهيار في الدخل المحلي الإجمالي للنمور الأسيوية قد بلغ حدود الكارثة في دول مثل إندونيسيا التي انخفض نشاطها الإقتصادي بحوالي 15,5% وكذلك بالنسبة لتايلاند التي انخفض دخلها المحلي الإجمالي بحوالي 7% بعد أن كان ينمو لعدة سنوات ب 8% ويشمل الانخفاض أيضا دولا صناعية مثل كوريا الجنوبية بانكماش قدر بحوالي 6,5% لقد كانت وطأة الانهيار الإقتصادي شديدة على استهلاك هذه الدول من البترول وهذا يبرر جليا انخفاض نسبة الزيادة في الطلب العالمي من النفط ومعدلات النمو الإقتصادي[1].

المبحث الثاني: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول في الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الإقتصادي وحدها.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط

إن المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق، وبغض النظر عن طبيعة السلعة البترولية فإن تداولها سواء كان في صورة بترول خام أو منتجات نهائية تتم في أنشطة الأسواق العالمية وهو سوق النفط العالمي.

الفرع الأول: أنواع الأسواق العالمية للنفط

نميز بين نوعين من أسواق البترول:

أولا: الأسواق الفورية للنفط:

هي أسواق عرفتها صناعة البترول منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض البترولية بأسعار منخفضة، وذلك لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، وأهم مواقعها هي: (سوق خليج المكسيك وميناء نيويورك والولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا). لم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15,10% من حجم التجارة البترولية العالمية كما أن السعر الفوري لم يكن يؤثر تأثيرا محسوسا على الأسعار المعلنة أو الرسمية.[2] غير أن الاختلال الذي طرأ منذ منتصف الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت

[1]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2]- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 247.

أسعار التعامل فيها سببا رئيسيا من أسباب عدم استقرار الأسواق ومن تم انخفاض أسعاره، ذلك لأن الأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الإقتصادية والسياسة التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع[1].

ثانيا: الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة):

ظهرت خلال الثمانينات الأسواق المستقبلية للبترول وهي أسواق عرفها العالم قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية أما بالنسبة للبترول فهي ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة خاصية التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، ويوجد منها ثلاث أسواق رئيسية هي: (بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن)[2].

و قد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002 وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك،لندن وسنغافورة [3].

الفرع الثاني: مميزات الأسواق العالمية للنفط

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة:

أولا: ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، والدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الإقتصاديOCDE؛

ثانيا: عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في الأجل القصير، لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل تقتضي عملية التكيف بعض الوقت، كما حصل في عام 1974 ولكن بمرور الوقت يمكن

---

[1]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي(1973-2003)**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 79.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 80.

[3]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة[1]؛

ثالثا: تأثر الأسواق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي إن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، وتكاليف ناقلات النفط تعكس تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة[2]؛

رابعا: الاتجاه نحو التكامل الرأسي والتكتل: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة، وتدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو تكامل الكامل[3].

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في[4] :

- **أنها سوق أكثر تنافسية:** حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية ، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات؛

- **أنها سوق شفافة:** أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار؛

- **أنها سوق غير مستقرة:** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الإقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد إن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثارا واضحة على الأسعار.

---

[1]- سالم عبد الحسين رمن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس، الطبعة الأولى، 1999، ص 166.

[2]- دايفيد إيدنز، **النفط والتنمية في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، 1988، ص 210.

[3] - Mana said, Alotaib " **L'opep et l'industrie craum help**, londre, " 1978, pp 21-22 .

[4] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المطلب الثاني: العرض والطلب على البترول

على الرغم من تقلب السوق النفطي خلال العقد الماضي، لكنه أبدى محدودية في العرض وفي المقابل زيادة مضطردة في الطلب، ومن المتوقع الاستمرار في هذا الاتجاه، حيث تشير تقديرات المؤسسات المختصة في شؤون النفط إلى استمرار انحصار العرض مع ارتفاع الطلب بنحو 50 % حتى نهاية 2030.

الفرع الأول: العرض البترولي

نتناول في هذا الفرع العرض البترولي ومحدداته في السوق النفطي.

أولا: تعريف العرض البترولي

تعريف 1: "العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات ممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف والمتبادلة (بائعين– مشترين) وخلال فترة زمنية محدودة ومعلومة "[1]؛

تعريف 2: " العرض البترولي هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"[2].

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر معين أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.

ثانيا: محددات العرض البترولي في السوق النفطية

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تأثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى أخر، وأهم هذه العوامل نجد[3]:

-مقدار الطلب على النفط: يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق، وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليص في الكميات المعروضة.

---

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره،ص 115.

[2]– نفس المرجع السابق، ص115.

[3]- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 136.

- السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلى أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني؛

- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة؛

- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا؛

- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول[1].

- المنافسة بين المنتجين للنفط: إن السوق النفطي يتكون من عدد المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة أوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي، هذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة[2].

الفرع الثاني: الطلب البترولي

سنتطرق في هذا الفرع إلى الطلب البترولي ومحدداته في السوق النفطية.

أولا: تعريف الطلب البترولي

تعريف1: "الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إتباع وسد وتلبية تلك

---

[1]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2]- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة الأوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2008**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 53.

الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، والكيروسين (النفط الأبيض)، النفط الأبيض للإنارة أو التدفئة ... الخ[1]."

تعريف 2: "عرفت الوكالة الدولية للطاقة IEA، الطلب على البترول على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير، ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة"[2].

من خلال تعريف (IEA) للطلب البترولي نقول أن استهلاك البترول لا يكون خاما مباشرة، بل يخضع لعملية تكرير تنتج عنه منتجات بترولية كالبنزين، وأخرى مستخدمة في الصناعة البتر وكيماوية... الخ.

بالتالي يتحدد الطلب على الموارد النفطية لمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[3].

نظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المتكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب استهلاك في أسواقها، ومن تم أسعار المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها، وبالتالي في الطلب على النفط .

ثانيا : محددات الطلب البترولي في السوق النفطية

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الإقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

-معدل النمو الإقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الإقتصادي والصناعي، فالبترول محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الإقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الإقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول[4] ؛

-السعر: حيث تشير النظرية الإقتصادية إلى أن تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها. مع الأخذ بعين الاعتبار إن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري؛

---

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147 .

[2] OEL Maurle, **Prix du Pétrole**, PAO, France, 2001, P16 .

[3]- هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992، ص320.

[4]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 149.

-أسعار السلع البديلة: حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على النفط، لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل: الغاز والطاقة الذرية والكهرباء ...الخ.

فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من النفط؛

-متوسط دخل الفرد: يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي. كما أن تطور متوسط دخل الفرد يعني من الناحية الأخرى نمو الناتج القومي، الأمر الذي تنعكس أثاره على مزيد من الطلب من الطاقة لأغراض تطور المجتمع؛

-المناخ: حيث يزداد الطلب في الأجواء المناخية المتطرفة، في الطلب على الطاقة يزداد في البلدان ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط؛

- هيكل الإنتاج: على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية، ويرجع ذلك جزئيا إلى كبر قطاع الصناعة في تلك البلدان[1] ؛

-الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات [2].

المطلب الثالث: كيفية تحديد أسعار النفط العالمية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، وبغض النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بأخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء تسعير معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة النفطية.

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط(التعريف والأنواع)

لقد استخدمت منذ بداية التجارة الدولية للنفط أسعار عديدة تم استخدامها من الشركات والدول البترولية في السوق النفطية والدولية وفيما يلي عرض موجز عن مفهوم وأنواع هذه الأسعار.

[1]- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

أولا: تعريف السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود[1].

ثانيا: أنواع أسعار النفط

يمكن أن نميز بين الأنواع التالية لسعر النفط وهي:

- السعر المعلن: هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 أين تميزت السوق أنداك بوجود عدد كبير من المستهلكين وسيطرة شركة واحدة هي تساند ردوايل على عمليات إنتاج النفط، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها؛

- السعر السوقي (الحقيقي): هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع؛

- سعر التحويل: وهو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو انتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة وفي مثل هذه الحالة يتفق على سعر حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدول المسجلة فيها حد أدنى[2]؛

- السعر الفوري: هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو أنية، وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير؛

---

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره،ص 194.

[2]- سالم عبد الحسن رسن، مرجع سبق ذكره،ص 193.

-سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف على قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

- سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة التسعينات، وهو عبارة عن سعر البترول الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق (السوقي)، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المحقق، ويتم احتسابه بناءا على معرفة تحديد متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات[1].

الفرع الثاني: صناعة أسعار النفط العالمية في ظل منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة[2].

في ظل صراع المصالح فإن أسعار البترول عرفت تقلبات حادة، خاصة بعد نشأة منظمة الأوبك واتخاذ قرارها بتحديد أسعار بترولها بمعدل عن الشركات البترولية ومن هذا المنطلق فإن صناعة أسعار البترول مر بمرحلتين:

1- مرحلة ما قبل الأوبك:

عرفت الكثير من الأحداث الإقتصادية والسياسية والعسكرية، أبرزها الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمة الإقتصادية 1929 وفي ظل هذه الأحداث كانت الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعلى رأسها

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 198.
[2]- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1982 ص75.

الشركات الأمريكية المحدد الوحيد لأسعار البترول الخام باعتبارها صاحبة الأسبقية التاريخية في اكتشاف البترول بشكله الإقتصادي والتجاري، ولقد لعب الكارتل القديم للبترول دورا هاما في نقل تحديد الأسعار من المستوى المحلي إلى العالمي في ظل مجموعة عديدة من التحالفات أبرزها حلف "أكناكري" سنة 1928 حيث تمكنت من خلاله الشركات البترولية العملاقة من الاتفاق على سعر مرجعي للبترول وهو سعر بترول خليج المكسيك، وقد ميز هذه المرحلة ثلاث أشياء هي:

- لم يكن البترول سلعة دولية بالغة الأهمية، حيث لا يزال الفحم هو المصدر الأساسي للطاقة؛
- تحديد الأسعار كان يتم في إطار المنافسة بين الشركات البترولية العملاقة التي تعمل وفق مبادئ وقواعد سوق احتكار القلة؛
- الدول المنتجة والمستهلكة والمصدرة للبترول الخام كانت في معظمها الدول الصناعية نفسها، وعلى رأسها الولايات الأمريكية المتحدة .

أي أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أظهرت مسألة كان لها أثر كبير في تقلبات الأسعار، وهي مسألة إشراف الولايات الأمريكية المتحدة على الإقتصاد العالمي وتحملها مسؤولية إعادة إعمار أوروبا، إلا أن تكلفة إنتاج ونقل البترول الأمريكي العالية لأوروبا كانت تثقل الموازنة الأمريكية إذ فلم يكن إلا بترول الشرق الأوسط وأفريقيا الخيار الأنسب لتخفيف التكلفة (نتيجة قرب مصادره من أوروبا).

في ظل هذه الظروف بدأت أهمية بترول الشرق الأوسط وإفريقيا تتعاظم ليصبح بترول الشرق الأوسط الممول الأول لأوروبا بنسبة تفوق 75%، مما أدى إلى انتفاض الشركات البريطانية خلال سنوات الخمسينات أمام الشركات الأمريكية منادية لاعتماد طريقة جديدة للتغيير بدلا من سعر بترول خليج المكسيك المرجعي إلا أن طريقة التسعير هذه كانت ظالمة للبترول العربي على اعتبار الفرق الكبير بين أسعار البترول العربي وأسعار خليج المكسيك، حيث قل الأول عن الثاني بنسبة تراوحت من 25% إلى 30% مع العلم أنهما من نفس درجة الكثافة.

2- مرحلة ما بعد الأوبك:

كان لنشأة وميلاد الأوبك في سنة 1960 الأثر الهام في صناعة الأسعار، وكانت بمثابة ضربة قاسية عصفت بآمال وأهداف الشركات البترولية العالمية ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى، حيث كانت بوادر الاستقلال في اتخاذ قرارات التسعير والاستثمار في مجالات التنقيب والتصنيع تظهر على ساحة الدول المنتجة والمصدرة، وذلك على الرغم من حصول الشركات العالمية على امتيازات البحث والتنقيب والتكرير في مناطق الدول النامية خلال هذه الفترة، ومع توسيع وزيادة عدد أعضاء المنظمة الذي تزامن مع أزمة

الإمدادات النفطية الناتجة عن حرب السادس من أكتوبر عام 1973 القرار التاريخي للدول العربية الأعضاء في المنظمة بقرار المقاطعة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا المساندتين للعدوان الإسرائيلي وعلى الرغم من تلاشي هذا القرار سنة من بعد، إلا أنه أثار القلق والرعب في الإقتصاديات الصناعية الكبرى ودل على أن الدول العربية ليست عاملا أو جزءا ثانويا في الإقتصاد العالمي، ولقد تعززت الثقة في الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول حين استطاعت أن تضع بنفسها أسعار ثرواتها الطبيعية، فرغم المفاوضات العديدة التي جمعت بين الشركات البترولية العالمية والدول الأعضاء في الأوبك إلا أن قرار تسعير البرميل الواحد من البترول وصل لأول مرة إلى 11.5 دولار متناميا بأربعة أضعاف عما كان عليه قبلا، ونتيجة للمقاطعة البترولية العربية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية كما تمت الإشارة إليه سابقا نتج عن ذلك ارتفاع في أسعار البترول بمعدل وصل إلى 500% خلال سنة واحدة، إن هذا الحدث يشير إلى نقطة هامة، وهي أن مسألة تحديد الأسعار تعتبر معقدة وشائكة، فلا يرتكز تحديد الأسعار على العوامل الإقتصادية المتمثلة بشكل أساسي في التفاعل بين العرض والطلب فحسب، بل يكون للعوامل السياسة والحروب دور فعال، وذلك ما أوضحته أزمة الإمدادات سنة 1973[1].

بعد التخلي عن قرار المقاطعة سنة 1974 بدأت الأسعار في الانخفاض حتى جاءت سنة 1978 معلنة عن بداية صدمة بترولية ثانية أدت بأسعار البترول لترتفع إلى حدود 36 دولار للبرميل سنة 1980 بعد أن كانت منخفضة لأقل من 13 دولار للبرميل، مشيرة مرة أخرى إلى تدخل عوامل السياسة والحرب في بسط تأثيراتها على صناعة الأسعار، وذلك بسبب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1978 التي أدت إلى توقف صادرات البترول الإيراني، أخذين بعين الاعتبار أهمية ما تمثله حصة البترول الإيراني من الإمدادات العالمي.

[1]- نفس المرجع السابق، ص77.

المبحث الثالث: قطاع المحروقات وأهميته في الإقتصاد الجزائري

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بـ 2/3 من موارد الميزانية للدولة[1].

فقد كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال، مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثرواتها وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 وكان أول بئر بترولية هامة هو حقل عجيلة وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول الجزائري.

الفرع الأول: الجزائر ما قبل النفط (1962-1971)

بالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات تخضع لأحكام القانون الفرنسي والذي أصطلح على تسميته **بقانون البترول الصحراوي**[2].

أول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة على النفط هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، ومنذ تأسيس هذه الشركة بدأت سياسة الجزائر لاستعادة الرقابة على المحروقات بدآ بالنقل ،ثم التنقيب والانتاج لاحقا.

لتأتي قضية " LA TRAPAL "الثغرة التي استغلتها الجزائر لإعادة التفاوض حول قانون البترول الصحراوي حيث تسبب الخلاف بين الحكومة وشركات فرنسية حول مد أنبوب غاز من حاسي مسعود إلى بجاية لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية والتي حكمت لصالح الجزائر وبهذا تم توقيع اتفاق 1965/07/29 بين سوناطراك وتجمع" L 'erap" .

لتتواصل إنتصارات الجزائر في مسعاها لاسترجاع السيادة على النفط منها تشغيل أنبوب نقل البترول في 1966،ثم شراء حقوق بريتش بتروليم في 1967، تأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967،ثم إنشاء علنيا

---

[1] – عبد اللطيف بن شنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، 2004، بدون طبعة،الجزائر، ص 14.

[2]– عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد6، 2012، ص19.

ورسميا أثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ"، كما قامت بعملية شراكة بنسبة(49/51) % هي الأولى من نوعها بين سوناطراك وشركة "غيث"الأمريكية وعند نهاية 1968 يمكن ملاحظة بداية سيطرت سوناطراك على القطاع النفطي.

جدول رقم(01): نشاط سوناطراك في الاستثمار والإنتاج النفطي(%)

نوع السيطرة	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
مناطق الاستثمار	12	21	51	65	92	100	100
انتاج النفط	11,5	11,8	13,7	17,7	35	56	77
احتياط الغاز	18	19,5	19,5	19,5	23,5	29	100
النقل بالأنابيب	38	38	39	40	50	98	100
التوزيع في الجزائر	0	48,6	100	100	100	100	100

المصدر: لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص28.

مع بداية عام 1969 طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2.85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن من جديد فشلت المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

في 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة تطبيق القرارات التالية ابتداءا من تاريخ اليوم "[1]:

1. رفع المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية الى نسبة 51 %؛
2. تأميم الغاز الجزائري؛
3. تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

أعلن الرئيس بهذا القرار استرجاع السيادة الوطنية على النفط وإلغاء الامتيازات التي كانت ممنوحة للشركات الفرنسية، كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

[1] -عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992، ص 151.

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق؛

- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

الفرع الثاني: تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2012)

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970–1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام مما أدى إلى ارتفاع عوائد قطاع المحروقات، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الإقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0.8% .

ميز قطاع المحروقات خلال سنة 1991 إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات وهذه التعديلات أهمها:

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج partage de production ؛
- تشجيع التنقيب؛
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية؛
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000–2012) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، نقل المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أول للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي بلغ في هذه الفترة [90 إلى 100] دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

أولا: تطوير مصادر المحروقات

حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق[1]:

- **تطوير جهود البحث:** ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة والمناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، وهو ما ساهم في زيادة ومضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين 2000-2005 أبرم في إطار البحث والإستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ست مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر وسجل 51 إكتشافا للمحروقات 43% منها كان من طرف شركة سونا طراك.

- **زيادة الإحتياطيات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن:** تقدر إحتياطيات المحروقات المؤكدة التي تم إثباتها إلى غاية 01-01-2005 بـ 11,35 مليار برميل من البترول الخام و4550 مليار مكعب من الغاز الطبيعي، وتعتبر الإحتياطيات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، ولهذا تسعى شركة سوناطراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

ثانيا: تطوير الهياكل القاعدية:

نقصد بها التكرير، تمييع الغاز الطبيعي، النقل.

- **التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة وحاسي مسعود، ذات طاقة تكريرية إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر وتشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سونا طراك على نشاطات التكرير، تماشيا مع متطلبات السوق الدولية والمعايير الأوربية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل وتحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1.2 مليار دولار وأهم هذه المشاريع:

– مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون قدم مكعب / سنة من الهيليوم و50.000 طن /السنة من الأزوت.

– مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/ السنة من البترول، انطلقت الأشغال في مارس2004 بتكلفة إستثمارية وصلت إلى167 مليون دولار، 50,1 مليون دولار مقدمة من سونطراك و116.9 مليون دولار تمولها شركة CNPC الصينية.

[1] - Sid Ali Boukrami, **Questions énergétiques et politique economique " le modèle Algérien "**, Office des publication universitaires, 2013, p164.

-تمييع الغاز الطبيعي وغاز البترول : تملك شركة سونا طراك طاقة تحويل وتمييع الغاز الطبيعي مقدرة بـ 24 مليون طن من الغاز السائل، وأهم المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة إنتاج 36000 برميل في اليوم من الغاز السائل. وأما فيما يتعلق بغاز البترول الذي يقدر إنتاجه الحالي ب15مليون طن يوجه للتصدير، فتسعى الجزائر لرفعه في سنة2018 إلى19مليون طن.

- النقل: نقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء أرزيو وبجاية وسكيكدة، وسعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير وإستغلال الموانئ البترولية من شركة سوناطراك وشركة تسير الموانئ سنة 2004.

ثالثا: إستهلاك الطاقة وترشيدها

إنطلاقا من المخطط الوطني لإستهلاك الطاقة، تهتم شركة نفطال فرع 100% لسوناطراك على تلبية الإحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الإقتصادية من خلال توجيه الجهود الإستثمارية نحو تجديد وتحديث منشآت التخزين والتوزيع وإعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد إنفتاح سوق المواد البترولية للخواص والمنافسة الأجنبية، وفي إطار الشراكة قامت سونطراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها Exxon Mobil . BP. Shell .

رابعا: الإنضمام إلى المنظمات الدولية

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للإقتصاد الوطني، تجعل ترقيته وتطويره تساهم بشكل فعالة في رفع مكانة الإقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، فقد تمكنت الجزائر من خلال البترول والغاز من الإنضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي، ومنها منظمة البلدان المصدرة للبترول"OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وتعتبر من أهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول"APPA" وهي مقر للجنة الإفريقية للطاقة "AFREC".

أما فيما يتعلق بالجانب الأوربي، فقد تمت المصادقة على إتفاقية شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي من أجل التعاون في ميدان الطاقة والمناجم، خاصة وأن شركة سونا طراك عرفت إتفاقيات تعاون وشراكة في هذا المجال، حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز فوصلت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار دولار، وبالنظر للأهمية البالغة التي تحضى بها الموارد المالية المتأتية من القطاع، فقد وجهت الإصلاحات أيضا لهذا الجانب لعل أهم ما جسد منها هو صندوق ضبط الموارد.

خامسا: صندوق ضبط الموارد

أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافها وقواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "**صندوق ضبط الموارد**".

المطلب الثاني: أهمية قطاع البترول في الإقتصاد الجزائري

للبترول أهمية كبرى كونه مصدر هام للطاقة التي تحرك الصناعة العالمية من جهة، ومصدر بالغ الأهمية للموارد المالية بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة من جهة أخرى، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة أيضا، فإن البترول أخذ مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن تأكيد ذلك بدرجة كبيرة بالعودة إلى المخططات الإقتصادية الكبرى خلال الفترة 1965-1988 حيث أعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد الذي تعتمد عل موارده القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة، وظل الأمر كذلك بعد التحول إلى اقتصاد السوق بالرغم من الصدمة البترولية العكسية التي عرفها سوق البترول سنة 1986 وكان لها آثارها السلبية على الإقتصاد الجزائري. وعلى الرغم من عزم صناع القرار في الجزائر بضرورة خلق منتجات أخرى تساهم في ضمان الموارد المالية إلى جانب المحروقات، إلا أن البترول لا يزال المصدر الأول وشبه الوحيد في تأمين الموارد المالية من العملة الصعبة، وتمويل الإيرادات العامة للدولة بنسبة لا تقل عن[1] 55 %.

الفرع الأول :المحروقات والتجارة الخارجية

إحتلت المحروقات مكانة هامة في الصادرات الجزائرية منذ الإستقلال إلى مرحلة المخططات وخلال مرحلة الإنتقال إلى اقتصاد السوق وإلى يومنا، فطالما كانت صادرات المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة للجزائر.

من الملاحظ أنه عبر كل المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري، كانت صادرات المحروقات تمثل ما لا يقل عن 97 %من حجم الصادرات الجزائرية وذلك رغم كل الجهود المبذولة ورغم النداءات المتكررة بضرورة تطوير صادرات أخرى من غير المحروقات.

[1]. عصام بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص23.

مهما يكن من أمر ، فإن الإيرادات المالية الناتجة عن تصدير هذه السلعة وموادها المشتقة في ظل أسعار البترول المرتفعة، ساعدت كثيرا في تحسن مؤشرات التجارة الخارجية ومكنت الجزائر من تحقيق فوائض مالية مهمة على مستوى الميزان التجاري، وتمكنت من خلال ذلك من الحفاظ على توازن واستقرار ميزان المدفوعات.

حتى تتضح أكثر الصورة المرتبطة بأهمية صادرات البترول ومكانتها في صناعة الفوائض المالية على مستوى التجارة الخارجية فإن الجدول التالي يظهر إعتماد الميزان التجاري في تحقيق فوائضه بشكل أساسي على صادرات المحروقات وذلك على الأقل خلال الفترة (2005 -2013) .

الجدول رقم(02): مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات

الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة المحروقات من اجمالي الصادرات%
2005	46,33	45,59	0,74	19,86	26,47	98,40
2006	54,74	53,61	1,13	20,68	34,06	97,93
2007	60,59	59,61	0,98	26,35	34,42	98,38
2008	78,59	77,19	1,40	38,07	40,52	98,21
2009	45,18	44,41	0,77	37,40	7,78	98,29
2010	57,09	56,12	0,97	38,89	18,20	98,30
2011	72,89	71,66	1,23	46,93	25,96	98,31
2012	71,74	70,58	1,15	51,57	20,17	98,38
2013	64,43	63,33	1,1	55,02	9,14	98,29

المصدر: بنك الجزائر ،النشرات الاحصائية رقم،6،25،الصادرة،(2009،2014) على الموقع:.www.Bank-of-Algeria.dz .

الفرع الثاني:أهمية المحروقات كمصدر لإيرادات الموازنة العامة في ميزانية الدولة

لعائدات البترول أهمية بالغة في تأمين الموارد المالية للدول المنتجة والمصدرة بهدف تلبية إحتياجات الإنفاق العام، فإن الإيرادات العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول من خلال الجباية البترولية " fiscalité pétrolière "المدرجة ضمن الجباية غير العادية في الموازنة العامة للدولة ومع تحليل الإيرادات العامة المدرجة في ميزانية الدولة للفترة(2005—2011)، نجد أن الجباية البترولية تغطي حوالي 55% وأكثر من الإيرادات العامة للدولة ، مما يظهر لنا أهمية عائدات البترول لتغطية إحتياجات الإنفاق العام، وفيما يلي عرض لنسبة تغطية الجباية البترولية لإيرادات الدولة العامة المدرجة ضمن الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2005—2011).

الجدول رقم(03): تطور إيرادات الجباية البترولية بالنسبة للإيرادات الكلية

الوحدة: مليون دج

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات الجباية البترولية	2267836	2714000	2711850	1715400	1927000	1501700	1529400
إيرادات كلية	3082828	3639925	3687900	2902448	3275362	3074644	3403108
نسبة الجباية البترولية من الإيرادات الكلية	%73,56	%74,56	%73,53	%59,10	%58,83	%48,84	%44,94

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع: www.ons.dz.

الفرع الثالث:مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

عرف الناتج الداخلي الخام تطورا موجب ومستمر خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقل من 7562 ملياردج سنة 2005 إلى ما قيمته 15843 مليار دج سنة 2012، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى قطاع المحروقات والذي يمثل النسبة الأكبر من الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم(04): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام

الوحدة:مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	القطاعات الأخرى	حقوق ورسوم على الواردات	نسبة المحروقات من PIB
2005	7562	3352.9	3715.1	494	44.3%
2006	8514.8	3882.2	4141.0	491.5	45.6%
2007	9366.6	4089.3	4744.8	532.3	43.7%
2008	11090	4997.6	5438.5	653.9	45%
2009	10034.3	3109.1	6209.4	715.8	31.0%
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	34.9%
2011	14519.8	5242.1	8423.1	854.6	36.1%
2012	15843	5208.4	9502.8	1131.8	32.9%

المصدر:بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم،6،25، الصادرة،(2009-2014)،على الموقع:www.Bank-of-Algeria.dz

خلاصة الفصل:

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، ولعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها والتي انعكست تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم، وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري وإعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية، وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

سوق النفط كغيره من الأسواق لم يكن بمنأى عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تذبذب الطلب العالمي على النفط، فتهاوت أسعار البترول بعد بلوغها مستويات قياسية كل ذلك أثر سلبا على العوائد النفطية للدول العربية خاصة تلك التي يشكل النفط موردها الأساسي مثل الجزائر.

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الإقتصادي ونظرياته

المبحث الأول: عموميات حول النمو الإقتصادي

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي

المبحث الثالث: السياسة الإنمائية في الجزائر(1980-2014)

تمهيد:

يعتبر النمو الإقتصادي أهم المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الإقتصادية لكل دولة وهدف أي سياسة اقتصادية، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الإقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الإقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى و إبراز اتجاه سير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الإقتصادي من هذا المنطلق له مدلول اقتصادي واجتماعي مهم.

حيث ركزت العديد من الأدبيات الإقتصادية على دراسة ظاهرة النمو الإقتصادي، فالنظرية الإقتصادية قد تناولت في مضمونها آلية وأسباب تحقيق الرفاه الإقتصادي للشعوب وتحسين مستوياتهم المعشية.

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت العديد من دول العالم تسارعا في معدلات نموها الإقتصادي وانعكس ذلك إيجابا على مداخيل الأفراد وظروف معيشتهم، إضافة إلى تطوير كافة البنى والمرافق المرتبطة بحياتهم اليومية، وما من شك أن ثمة أسبابا وراء هذه القفزات الكبيرة في معدلات النمو الايجابية فمنها ما يرجع إلى تحديث مكامن الإنتاج وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في العملية الإنتاجية والتوسع في الإنتاج والتصدير إلى أسواق خارجية، ومنها ما ارتبط بتوسيع في الموارد الطبيعية بالاكتشافات الجديدة (النفط المعادن النفيسة...الخ) مثل ما هو الحال عليه بالنسبة للدول النامية.

وعلى هذا الأساس سنتعرض في المبحث الأول إلى عموميات حول النمو الإقتصادي، ثم في المبحث الثاني إلى أهم نظريات ونماذج النمو الإقتصادي،أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى السياسات الإنمائية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول النمو الإقتصادي

النمو الإقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة وصلت إلى وضع اقتصادي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فوائضها نحو النمو الإقتصادي، فالدول النامية تعاني إختلالات هيكلية لابد من معالجتها حتى ترقى فيما بعد إلى مرحلة النمو الإقتصادي وذلك نتيجة وجود معوقات تعرقل السير الحسن للعمليات الإنتاجية بالدول النامية.

المطلب الأول: ماهية النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي الخطوة أو المرحلة الأولى التي تفرزها مساعي جل الإقتصاديات سواء الطامحة إلى الخروج من حلقات الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها، أو تلك الإقتصاديات التي تعمل على الهيمنة على النظام المالي، وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء مفهوم للنمو الإقتصادي وكذا عناصره وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

لإعطاء مفهوم شامل ودقيق للنمو الإقتصادي سوف نتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة به

أولا: تعريف النمو الإقتصادي: يعتبر النمو الإقتصادي مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل حيث:

- يعرف " **مدحت مصطفى**"النمو الإقتصادي بأنه: " الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد". كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج[1].

-هناك من عرف النمو الإقتصادي بأنه: " حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].

أما " **فيليب بيرو**" فيعرف النمو الإقتصادي كما يلي:

"هو الارتفاع المسجل من خلال فترات زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص الخصائص التالية:

---

[1]- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999،ص 44.

[2]- عجيمة محمد عبد العزيز وأخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والمنطلق**،الدار الجامعية، مصر، 2007،ص 73.

[3]- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره،ص39.

- أن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة ومنية معينة؛

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع تأثير معدل التضخم؛

- أن النمو الإقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، بمعنى أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب، وكمثال عن الزيادة المؤقتة في الدخل في حالة منح دولة غنية إعانة لدولة فقيرة مما ينجم عنه زيادة في متوسط الدخل الفردي فيها لمدة زمنية معينة قد تكون عام أو عامين وبالتالي هذه الزيادة المؤقتة لا تعتبر نموا اقتصاديا.

ثانيا:أهمية تحليل النمو الإقتصادي:وتتمثل فيما يلي:

1- بالنسبة للأفراد: إن النمو الإقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية؛

2- بالنسبة للدولة: بما أن النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فهو يسهل عليها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم بالإضافة إلى بحث الدولة عن مصادر مختلفة للنمو الإقتصادي يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

ثالثا:الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية:

- تعرف التنمية الإقتصادية بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق إحداث تغيرات جذرية في البنيان الإقتصادي والاجتماعي وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات[1].

[1]- عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص273.

– وتعرف كذلك على أنها:" العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج"[1].

*ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي كما يلي:

– يعني النمو الإقتصادي مزيدا من الناتج، بينما تتضمن التنمية الإقتصادية زيادته وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج؛

– التنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه؛

– ويرى بعض الإقتصاديين أن النمو الإقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[2]؛

– النمو الإقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية....إلخ بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي وحصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية،وفي التشريعات والأنظمة[3]. وعليه فإن التنمية الإقتصادية هي عملية مقصورة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ولهذا فإن التنمية أشمل وأعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائد التغيير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا[4].

---

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000، ص17.

[2]– مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3]– مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية سياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص124.

[4]– نفس المرجع السابق، ص125.

الفرع الثاني: عناصر النمو الإقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الإقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تتمثل أساسا في العمل، رأس المال والتقدم التقني وهي كما يلي:

1. **عنصر العمل:** يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطوير النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بدرجة كبيرة حسب العمر والتعليم والتدريب والخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في لعمليات الإنتاجية[1]؛

2. **عنصر رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال بمثابة عامل تراكمي يتكون من آلات وتجهيزات مباني وأراضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في عملية الإنتاج،إذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال بوجه خاص،أدى ذلك إلى الرفع من حجم الناتج لكن تعرض رأس المال إلى الإهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه[2]؛

3. **التقدم التقني:** هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الإقتصادي[3].

*إضافة إلى عوامل الإنتاج الرئيسية السابقة، هناك عوامل أخرى تؤثر على عملية النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج وهي:

- **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورا مهما في عملية النمو الإقتصادي وذلك يمثل مفتاحا لعملية التراكم الرأسمالي من جهة، وأساسا للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، إذ أنه يعمل على توفير السيولة للاقتصاد كما أن النظام المالي المتطور لأي دولة يزيد من خلق ثقة الأفراد والمؤسسات في هذا النظام وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحلية بشكل ينعكس إيجابا على الإنتاج والنمو الإقتصادي في آن واحد؛

---

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001، ص24.

[2]- بودخدخ كريم،**أثر سياسة الإنفاق علة النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009،ص80.

[3]- محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص58.

– **الوضع السياسي:** يؤثر الوضع السياسي على النمو الإقتصادي حيث يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما في تحفيز الاستثمار في الاقتصاد المحلي كذلك يؤثر على فعالية القرارات المتخذة في الجانب الإقتصادي؛

– **التضخم:** حيث أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي بالضرورة إلى رفع معدلات الفائدة الاسمية وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار وكذلك على النمو الإقتصادي؛

– **القطاع العام:** حيث أن تدخل الدولة أي القطاع العام في الاقتصاد من خلال السياسة المالية يساهم في تحسين الأداء الإقتصادي من خلال رفع معدلات النمو[1].

الفرع الثالث: أنواع النمو الإقتصادي

إذا كان النمو الإقتصادي يتمثل في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

– النمو الطبيعي؛

– النمو العابر؛

– النمو المخطط.

1– النمو الطبيعي: إن النمو الطبيعي هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربع عمليات تأتي على ذكرها كما يلي[2]:

*العملية الأولى:هي عملية التتابع في التقييم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى؛

*العملية الثانية: هي عملية تراكم رأس أولي لرأس المال، في بداية الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة؛

*العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه، بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخل المحققة يتم اقتناء سلع

---

[1]– بودخدخ كريم،مرجع سبق ذكره،81.

[2]– حبيب كميل والبني حازم، **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس،1997،ص17.

الاستهلاك، إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلع تتداول في السوق وليس للاستهلاك الذاتي فحسب، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية-النقدية، دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا،

*العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

إن المتتبع للتطور الحاصل في المجتمعات التي تعرف بالمجتمعات النامية، يلاحظ بأن هذه المجتمعات لم تحدث بها العمليات الأربع المذكورة سابقا إلا بصورة جزئية، بحيث لم تكتمل بها العمليات الأربع المذكورة أعلاه، ونظرا لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته، حيث يقوم بتصفية الأسواق الضيقة لحساب سوق واسع يكون بدوره أساسيا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته، لم تتطور الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية إلى نظام رأسمالي في هذه الدول النامية.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى أخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية.

2- النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

إن هذا النمط يحصل في ظل بنية اجتماعية وثقافية جامدة، فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من أثار المضاعف، أو يؤدي في أحسن الأحوال إلى تكريس ظاهرة النمو بلا تنمية والتي تسود في المجتمعات النامية عموما، والعربية على وجه الخصوص[1].

3- النمو المخطط: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

تجدر الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الإقتصادي، تعتبر نهجا علميا حديث النشأة نسبيا فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية بذلك هدفا غاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم

[1]- حبيب كميل والبني حازم، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2000،ص ص26-27.

سياسات الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق لمستويات النشاط الإقتصادي.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة، فإن النمو العابر بالنسبة لمعظم الدول النامية هو نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن النمو الذاتي إذا ما استمر خلال فترة طويلة يتحول إلى نمو مضطرد ويتحول بالضرورة إلى تنمية اقتصادية بالمعنى الكامل للكلمة[1].

المطلب الثاني: عمليات النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الإقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الإقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الإقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك .

الفرع الأول: طرق قياس النمو الإقتصادي

إن تقديرات النمو الإقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق.

أولا: طريقة القيمة المضافة:

تعرف القيمة المضافة أيضا:" ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج" أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما= قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسطية

حيث أن:

– المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

– المنتجات الوسطية: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

[1]– نفس المرجع السابق، ص28.

تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام= مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الإقتصادي المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين(مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسطية في سلعة نهائية أخرى)، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام[1].

ثانيا: طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الإقتصادي المحلي، وبالتالي نخلص إلى نتيجة مفادها أن:

الناتج الداخلي الخام=الدخل الوطني

حيث:

- الناتج الداخلي الخام: هو مقدار بتكلفة عوامل الإنتاج؛
- الدخل الوطني: مجموع الأجور+مجموع الفوائد+مجموع الأرباح+مجموع الريوع .

وبالتالي فإن مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعادل بالضرورة مع التاتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج+ضرائب غير مباشرة+قيمة الإهتلاك

ثالثا:طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص75.

لطرف أخر هو البائع حيث هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي فيما أن الإنفاق يساوي الدخل ، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فإن:

الناتج الداخلي الخام=الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I: يمثل إنفاق قطاع الأعمال(الاستثمار الخاص)

G: يمثل إنفاق حكومي

(X—M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي

رغم ما سبق إلا أن تقديرات النمو الإقتصادي من خلال تقديرات الناتج الداخلي الخام تواجه صعوبات عديدة تحد من دلالة هذا المؤشر على حقيقة الأداء الإقتصادي، ويبرز الاقتصاد الخفي الذي يشكل نسبة هامة من اقتصاديات عديد الدول كأبرز الإختلالات في دلالة هذا المؤشر، لأنه ينطوي على قيمة كبرى لو قدرت لكان لها تأثير إيجابي كبير على النمو الإقتصادي، خاصة وأن جهود وأثار معظم السياسات الإقتصادية المرجوة تصب بنسبة كبيرة في الاقتصاد الخفي وهذا ما يحد من النمو الإقتصادي الرسمي ويبدي للعيان فشل تلك السياسات بشكل غير حقيقي[1].

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الإقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الإقتصادي وتتمثل فيما يلي:

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية:

يتم قياس معدل النمو الإقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويتم استخراج هذا المؤشر من المعادلة التالية :

$$\text{متوسط الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[1]- بودخدخ كريم،مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

من خلال المعادلة السابقة، نستنتج أن معدل النمو الإقتصادي يتزايد كلما تزايد الطرف الأيمن من المعادلة أي الدخل الحقيقي للفرد، وهذا يعني أن النمو الإقتصادي متوقف على قيمة الطرف الأيسر للمعادلة، أي على نسبة زيادة المقام المتمثل في عدد السكان بالنسبة للبسط أي قيمة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، بمعنى أخر كلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، كلما كان هناك زيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الإقتصادي.

أما إذا كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي تقل عن الزيادة في عدد السكان، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد سوف يشهد تراجعا، ويدل هذا على أن زيادة السكان تعتبر من المشكلات الرئيسية التي تقف في وجه عملية التنمية الإقتصادية في الدول، خاصة في الدول النامية التي تعاني من ضغط سكاني[1].

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يرتكز عادة إنتاج اقتصاد ما وكذلك نموه على كمية ونوعية ما يحوزه من موارد وخيرات طبيعية (درجة خصوبة الأرض، وفرة المعادن، المياه، الغابات...إلخ) ويرى بعض الإقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية للمجتمع ففي هذه الحالة تفقد هذه الموارد صفة الطبيعة وتصبح وكأنها من صنع الإنسان، فقد يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية، لكن مستواه المادي أو نموه الإقتصادي سوف لن يتأثر إذا بقية هده الموارد من دون استغلال ويقودنا هدا التحليل إلى القول بأنه على شروط الطلب والتكاليف أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية (غير مستغلة) إلى حالة اقتصادية (مستغلة) ويحتاج ذلك ما يلي[2]:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يدخل المورد في إنتاجها كاف لتبرير هدا المورد؛
- أن يكون عرض رأس المال و المهارات الفنية متوفرا بالشكل الذي يضمن تحويل هذه الموارد إستغلالات ذات جدوى.

وحري بالذكر أيضا أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالثابتة، فالمجتمع يمكنه أن يطور ويكتشف موارد طبيعية جديدة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي به في المستقبل، وذلك لن يأتي إلا بالتضحية

---

[1]- عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص270.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 271-272.

بجزء من الموارد الإقتصادية المتاحة من رأس مال وعمل...إلخ، وتوجيهها نحو مجالات الأبحاث أي بمعنى أخر التضحية بجزء من السلع الاستهلاكية في الأمد القصير، للوصول إلى مستوى مرتفع من القدرات الإنتاجية في المستقبل، وهو ما يعبر عنه بانتقال منحنى حدود إمكانية الإنتاج القصوى إلى الأعلى.

ثالثا: تراكم رأس المال

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابا على معدل النمو الإقتصادي، وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، من مؤسسات إنتاجية وطرق مواصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات، وهياكل البنية التحتية بمختلفها، ويتحدد معدل تراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الاستثمار:

- توقعات الأرباح؛
- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لأخر، إلا أنه يبقى وأن المظهر الأول لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية، فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الادخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، والذي يوجه ليضاف إلى الحجم المتراكم من السلع الرأسمالية ،فالادخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الإقتصادي[1].

رابعا: التخصص والإنتاج الواسع

إن النمو الإقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج فحسب، وإنما يتضمن التغيرات الأساسية في تنظيم العملية الإنتاجية، لذلك يتحدد النمو الإقتصادي لبلد معين جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الإقتصادية، فقد أوضح "آدم سميت" في كتابه المشهور "ثروة الأمم" 1776، أن التحسن في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يعزي إلى تقسيم العمل، وأن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو عليه الحال بالنسبة للدول النامية، فإن تقسيم العمل سيكون أقل وتقل معه حجم العمليات الإنتاجية، كما أن حجم الإنتاج في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية سوف يقل أيضا، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص، هذا فضلا عن أن معظم الإنتاج يكون لغرض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، ومع اتساع السوق وازدياد التقدم التكنولوجي يزداد مستوى التخصص في العمليات الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 272.

خامسا: معدل التقدم التكنولوجي

بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية والتي تدخل كمحددات للنمو الإقتصادي، هناك عوامل نوعية تساهم في تحديد النمو الإقتصادي، ومن هذه العوامل يأتي عامل التقدم التكنولوجي، والذي يعني بصورة عامة السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ولعل خير دليل على ذلك جملة الإختراعات التي حدثت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في كل من انجلترا والولايات الأمريكية المتحدة، والتي نتج عنها نمو وتطور اقتصادي باهر آنذاك.

ولا يقتصر مفهوم التقدم التكنولوجي على مجرد طهور المخترعات، بل يتعدى ذلك إلى مجموع الجهود التي يبذلها المجتمع في زيادة استغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وكذا تطوير واكتشاف موارد أخرى جديدة عن طريق الارتقاء بالمستويات التعليمية والإدارية والتسويقية.

سادسا: العوامل البيئية

يحتاج النمو الإقتصادي إلى ضرورة توفر مناخ مشجع على ذلك، ومن ذلك العوامل السياسة والاجتماعية والثقافية والإقتصادية، بمعنى وجوب توفر قطاع مصرفي يتلاءم مع متطلبات النمو الإقتصادي وكذا نظام ضريبي يشجع على تأسيس الاستثمارات الجديدة، ونظام قانوني يعمل على إرساء قواعد التعامل التجاري، واستقرار سياسي وحكم يدعمان النمو الإقتصادي، ولعل هذا العامل هو ما يبرر تحقيق عديد من الدول معدلات نمو مرتفعة، بينما لم تتمكن من تحقيقها دول أخرى، فد تفوق الدول الأولى من ناحية توفر الإمكانيات الطبيعية ووفرة المورد البشري الفعال[1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص274.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي

يحتل موضوع النمو الإقتصادي موقعا هاما في الفكر الإقتصادي لذلك اهتمت النظريات الإقتصادية بموضوع النمو في سبيل بحث أساليب وأسباب النمو الإقتصادي، وكيفية تمكين الدول المتخلفة من التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، وجاءت هذه النظريات والنماذج المختلفة حول النمو الإقتصادي نتيجة التطور الذي يشهده النمو الإقتصادي بجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، إذ يقول " جيمس ثوبين":" إن مشكل النمو لم يطرأ عليه جديد، فالإقتصاديون دوما يعملون على مقارنة الحاضر والمستقبل" وذلك يعني أن التطلع إلى مستقبل اقتصادي أحسن هو الذي يدفع إلى تطورات نظريات النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي

يمكن إبراز الفرضيات التي قامت عليها نظريات النمو الإقتصادي في الفكر التقليدي كما يلي:

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الإقتصاديين الكلاسيك أمثال Malthus,Marx ,Adam Smith,Ricardo وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الإقتصادي الجزئي، وسوف نقوم من خلال هذا الفرع باستعراض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية.

أولا: محتوى النظرية: رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الإقتصاديين الكلاسيك لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الإقتصادي ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الإقتصادي ما يلي[1]:

1. الإنتاج دالة لعدد من العوامل: وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي والتغير في الإنتاج أي النمو يتحقق بحصول تغير في إحدى هذه العوامل وعملية الإنتاج للموارد الطبيعية (الأرض الزراعية) تخضع لقانون تناقص الغلة.

وحسب "آدم سميت" فإن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج كما يلي:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

$$Y=f(K،L،N.....)$$

حيث:

Y: الإنتاج، K: رأس المال، L: العمل، N: الأرض

2. اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقول أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل يتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب طبقا لآدم سميت هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين؛

3. تأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان: إذ يري الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجم السكان؛

4. الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسساتية المواتية للنمو: حيث أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهي تشمل نظام اجتماعي، إداري، حكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني وكدا نظام كفء للإنتاج؛

5. حالة الثبات:إذ أن مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين؛

6. تأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال: إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة في الزراعة (بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض) وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور، وانخفاض الأرباح و الإدخارات وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال(الاستثمار).

وفي النهاية يمكن القول بأن الإقتصاديين الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث اعترف الكلاسيك بالتقدم التقني حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة، ولا يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن التطور الذي شهدته في الدول المتقدمة أفرز زيادة الإنتاج الزراعي، مما أحدث فائضا كبيرا تم توجيهه للتصدير[1].

[1]- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، 1996، الإسكندرية، ص59.

لقد وجه البعض عددا من الانتقادات للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم هذه الانتقادات فيما يلي[1]:

1. **الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** حيث يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال"شومبتير" فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛

2. **سياسة التجارة الحرة ضعيفة:** يشير البعض إلى ضعف التحليل الإقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات؛

3. **إهمال النظرية للقطاع العام:** حيث يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي؛

4. **تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح:** أظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح.

ورغم كم الانتقادات التي سبق وأن وجهت لها عند تطبيقها على الدول المتقدمة فتعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الإقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية، وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية وجدت نسبيا لتحقيق النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة.

وخلاصة القول فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الإقتصادي وعلى مشكلات التنمية لكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود وحول سياسة الحرية (دعه يعمل) فهناك القليل الذي يمكن أن يؤدي هذه السياسة وخصوصا في البلدان النامية.

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك

إن نظرية نظرية النيوكلاسيك والتي يأتي على رأسها ألفريد مارشال الذي جمع جانبي العرض والطلب لتحديد التوازن والقيمة، كما أضاف العديد من الأفكار إلى أفكار المدرسة الكلاسيكية لتتحول بعدها إلى ما يعرف بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة أو النيوكلاسيكية وتتبع هذه الأخيرة مباشرة قبل نموذج هارود- دومار كما تعتبر لنظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الإقتصادي.

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

أولا: نموذج هارود- دومار: يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو وقد طرح (هارود) السؤال التالي:إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار، فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟[1].

1. **محتوى النموذج:** جاء هذا النموذج بالأساس ليوجه إلى الدول النامية والدول التي تنخفض فيها معدلات النمو الإقتصادي، إذ يهدف إلى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف نمو اقتصادي مرغوب فيه[2].

بالافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج $(\frac{\Delta y}{y})$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها ($\frac{\Delta s}{\Delta y}$) وكذلك معامل رأس المال /الناتج ورمزها(k/y).

وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي[3]:

$$\frac{\Delta s}{\Delta y}=\frac{s}{y}=s$$

حيث أن: (s) هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي :S=I وبذلك فإن :

$$i=I/Y$$

حيث:(i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار(I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي:

$$I=\Delta K$$

والمعامل الحدي لرأس المال /الناتج يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta k}{\Delta y}=k=\frac{I}{\Delta Y}$$

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص113.

[3]- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره،ص75.

من خلال معادلة معدل الاستثمار(I) نحصل على:

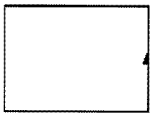

بقسمة طرفي هذه المعادلة على y نحصل على :

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I/y}{k}$$

عليه فإن معدل النمو قي الناتج يساوي معدل الاستثمار(أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

يمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:g=s/k حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج؛

S: معدل الادخار؛

K: المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

هذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد أما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)[1].

2. **الانتقادات الموجهة للنموذج:** قام نموذج (هارود- دومار) على أساس عدة افتراضات بعيدة عن الواقع مما جعل النموذج أكثر محدودية حيث يفترض ثبات عدد كبير من المتغيرات والعوامل التي يصعب تصور ثباتها على الرغم من تسمية النموذج بالنموذج الحركي، وهو نفس الانتقاد الذي ذهب إليه كل من ماير وبلدوين بخصوص افتراض ثبات الأسعار حيث يعتقدان أن الاقتصاد يكتسب قوة أكبر إذا ما واكب الإنتاج معدلات التغير في الأسعار[2].

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب التالية[3]:

[1]- مدحت القرشي،مرجع سبق ذكره، ص76.

[2]- محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره،ص131.

[3]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص77.

- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية؛

إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بالانخفاض؛

- النموذج يفترض عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد وهذا لا ينطبق على البلدان النامية؛
- النموذج يفترض اقتصاد مغلق في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا؛
- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.

ثانيا: نموذج سولو: يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الإقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حين يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود- دومار عن طريق إدخال عنصر العمل ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الإقتصادي.

1. **محتوى النموذج:** يدرس نموذج سولو حركية النمو المتوازن عند الاستخدام الكامل من رأس المال والعمل، وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج(y)، رأس المال(k)، العمل(L) ومردودية العمل(A).

من بين الفرضيات الأساسية لنموذج سولو هو أن كل عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص يكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا وقد لا يحدث في حالة الاقتصاد غير متطور بصفة معينة، أي أن مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

ويكون بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة سابقا، حيث يوجد منتج وحيد ينتجه مجمل الاقتصاد بمستوى إنتاج معين في فترة زمنية معينة، كما أن جزء من هذا المنتج يستهلك وجزء يدخر ويستثمر، كما أن الاستثمار الصافي ما هو إلا معدل رأس المال[1].

2. **انتقادات نموذج سولو:** من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو مايلي:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي؛

[1]- عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي(دراسة قياسية حالة الجزائر 1974- 1999)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستي، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر،2001، ص55.

- إستحالة كون الاقتصاد ينتج منتج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو.

المطلب الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر الحديث

عرفت نظريات النمو الإقتصادي في الفكر الحديث تطورات عديدة، ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الإقتصادي وتفسير عملية النمو الإقتصادي، لكن ذلك لم يمنع من اقتباس بعض الأفكار التقليدية بحكم أهميتها في إرساء تصور سليم لعملية النمو الإقتصادي.

الفرع الأول: النمو الإقتصادي لدى الكنزيين

أولا: النظرية الكينزية

قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل أهمها ما يلي:

- رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث أعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليس دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الإقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والاضطرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل[1] .

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

حيث أن:

Y:الدخل القومي

C:الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I:الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على سلع الاستثمار)

G:الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)

[1]- عبد الحكيم سعيج، مرجع سبق ذكره، ص58.

X:قيمة الصادرات

M:قيمة الواردات

لتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، وعليه تصبح المعادلة على النحو التالي:

$$Y=C+I+G$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C+I+G)، ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة(L)، والفن التكنولوجي (T)، وحجم معين لرأس المال(K)، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات...إلخ.

ثانيا:نقد النظرية

يمكن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين:

*أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يمكن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في البلدان المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا مت حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

*اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمال الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدول مع الانخفاض في الدخل القومي.

الفرع الثاني: النمو الإقتصادي في الفكر المعاصر

استفاد الإقتصاديون في الفكر المعاصر بشكل كبير من أفكار التقليديين حول النمو الإقتصادي وكذا أفكار الكنزيين، إذا كانت بمثابة القاعدة الصلبة التي انطلقت منها نظريات وأبحاث النمو الإقتصادي في الفكر المعاصر، وكان القاسم المشترك فيها هو عدم الفصل بين المفاهيم والأسس السابقة حول النمو الإقتصادي التي تعد كمنطلق في بناء نظريات جديدة، ومن أبرز أفكار نظرية النمو في الفكر المعاصر:

أولا:نظرية مراحل النمو(لوالت روستو):

إن أهمية ما جاء به" والت روستو"حول النمو الإقتصادي وذلك في كتابه" مراحل النمو الإقتصادي سنة 1960، هو تقسيم عملية النمو الإقتصادي إلى خمس مراحل أساسية وهي كالأتي[1]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: وتتميز هذه المرحلة أساسا كما يلي:

- محدودية الإنتاج نتيجة الاعتماد على وسائل بدائية؛
- الاعتماد بشكل كلي على الناتج الزراعي والذي يوجه جزء كبير منه للاستهلاك العائلي؛
- تركز القوة في يد الإقطاعيين المدعمين من السلطة المركزية.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي مرحلة انتقالية تتميز بما يلي:

- ظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية كقطاع التجارة وقطاع النقل؛
- تطور المعرفة العلمية التي تسمح بإدخال تقنيات حديثة في عملية الإنتاج تسمح بتطور القطاع الصناعي؛
- بداية التوسع نحو أسواق خارجية مما يشكل حافزا لعملية الإنتاج؛
- كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة هو ظهور وتنامي عمليات الادخار والتي تسمح بتزايد الاستثمارات نتيجة ظهور البنوك والمؤسسات المالية.

3- مرحلة الانطلاق:

تعتبر مرحلة الانطلاق ذات أهمية كبيرة في عملية النمو الإقتصادي بحكم أنها تعتبر تحولا من حالة تأخر اقتصادي نحوى حالة تقدم اقتصادي، وتعتبر مرحلة قصيرة نسبيا مقارنة بالمراحل الأخرى وتتميز بما يلي:

- ظهور روح الابتكار والتجديد والتي تتجلى في بداية ظهور منتجات جديدة ومتطورة؛

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص117.

- ارتفاع الناتج الحقيقي للفرد؛
- حدوث تغيرات كبيرة في تقنيات الإنتاج؛
- ازدهار القطاع الصناعي بشكل يصبح ركيزة الاقتصاد المحلي.

4-مرحلة السير نحو النضوج:

وتظهر هذه المرحلة تقريبا بعد 60 سنة من ابتداء سنة الانطلاق وتتميز بما يلي:

*ظهور تكنولوجيات حديثة تسمح بإقامة صناعات أكثر تطورا؛

*ارتفاع حجم الناتج بشكل أكثر من نمو السكان؛

*تنوع الإنتاج بين سلع استهلاكية وسلع رأسمالية تسمح بتحديد الطاقة الإنتاجية وتراكم رأس المال؛

*ارتفاع معدلات الاستثمار سواء في رأس المال البشري أو المادي.

ويعتبر النضوج بأنه قدرة الاقتصاد على الثبات في المستويات المرتفعة من التقدم في القطاعات المتعددة وخاصة الصناعية منها وذلك حسب روستو[1].

5-مرحلة الاستهلاك العالي:

تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل كبير، إذ تتحول قطاعات الاقتصاد إلى إنتاج السلع الاستهلاكية خاصة مع تحول المجتمعات من النمط الريفي إلى النمط الحضري المتمدن، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما زاد في التوجه نحو الاستهلاك، ويرى روستو أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وأوربا الغربية قد دخلت هذه المرحلة، أما بلدان العالم الثالث فقسم منها يتواجد في المرحلة الثالثة كالصين، البرازيل والهند وقسم أخر يتواجد في المرحلة الرابعة كالنمور الأسيوية الأربعة: إندونيسيا سنغافورة، تايلندیا، ماليزيا، وقسم أخر يشكل كل الأغلبية مازال يتراوح في المرحلة الثانية، كما أنه تجدر الإشارة إلى أن عديد دول العالم الثالث تتميز بالازدواجية في المراحل، إذ أنها تتواجد في المرحلة الرابعة مثلا بحكم تقدمها التقني في القطاع الصناعي بشكل كبير، ولها من خصائص المرحلة الأولى أو الثانية، بحكم تخلف وبدائية القطاع الزراعي وغياب سلطة الدولة وتحكمها في الأوضاع[2].

[1]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره،118.

[2]- نفس المرجع السابق، ص119.

المبحث الثالث:السياسات الإنمائية في الجزائر(1980-2014)

لقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي للخروج من دائرة التخلف، الذي نتج عن تطبيقه عدة صعوبات ومشاكل داخلية أدت إلى القيام بإصلاحات اقتصادية بالاعتماد على الموارد الذاتية خلال فترة الثمانينات أسفرت على الدخول إلى اقتصاد السوق في بداية التسعينات لتشهد الجزائر بعد ذلك وضعية من الركود الإقتصادي تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة، الأمر الذي سمح بإطلاق برامج استثمارية عمومية لإنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: السياسات التنموية خلال فترة الثمانينات

كانت السياسة الاستثمارية في الثمانينات تهدف لجعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتحقيق التوازن الجهوي بين المناطق الجنوبية والمناطق الشمالية، عن طريق توسيع النشاطات الإقتصادية المحلية وتدعيم بعض القطاعات المتأخرة وتشجيع اللامركزية لتدعيم المبادرة الذاتية[1].

الفرع الأول: إعادة هيكلة الاستثمارات العمومية

تتمثل فيما يلي:

أولا: استثمارات المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

أكدت توجهات المخطط الخماسي الأول خلال الفترة (1980 -1984) على تحسين أداء القطاع الفلاحي وتحديث أساليب العمل لزيادة الإنتاج، استصلاح الأراضي وعمد المخطط إلى تخفيض الاستثمارات الصناعية في مناطق الصالحة للزراعة حفاظا على الأراضي الخصبة.

سعى المخطط الخماسي الأول إلى تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزا ت الري لرفع معدل الإنتاجية تنمية البنية التحتية الإقتصادية والاجتماعية (الطرق السريعة، السكن التعليم...الخ) ومحاولة إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات كالمواد الغذائية والصيدلية والتجهيزات المنزلية. لتبلغ تكاليف برامجه الاستثمارية حوالي 560.5 مليار دج، فقد أولت السياسة الاستثمارية للخماسي الأول المزيد من الاهتمام لقطاع الفلاحة والري وقطاع الهياكل الأساسية الإقتصادية والاجتماعية بزيادة حجم

[1]- محمد بلقاسم حسين بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990،ص 175.

الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاعين مع بقاء الاستثمار في قطاع الصناعة من أولويات التنمية بالجزائر[1].

ثانيا:الاستثمارات الفعلية للمخطط الخماسي الثاني(1985- 1989):

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب العرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي- التنمية الإقليمية-والتكامل بين القطاعات الإقتصادية وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني ، وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الإقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وبلغت تكاليف برامجه الاستثمارية حوالي 828,38 مليار دج وحجم ترخيصه المالي 550 مليار دج لكن بالرغم من هذه الاعتمادات المالية المخصصة لم يستطع المخطط الخماسي الثاني تحقيق أهدافه فلقد بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370,5 مليار دج، وهذا سبب ندرة الموارد المالية ابتداء من سنة 1986 التي ترتب عليها عدم القدرة على مواصلة تمويل مشاريع التنمية بالحجم السابق، وبقيت الاستثمارات الخاصة ضعيفة خلال فترة الخماسي الثاني بالرغم من صدور القانون رقم 80- 25 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص الذي تضمن عدة تسهيلات لرفع مشاركة القطاع الخاص في خطط التنمية[2].

الفرع الثاني: الإصلاحات الإقتصادية الذاتية

عرف الاقتصاد الوطني تدهورا مستمرا خلال الثمانينات أدى إلى قيام السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الذاتية لمعالجة مختلف أنواع الإختلالات الداخلية.

أولا: الإصلاحات الإقتصادية للمؤسسة العمومية:

شهدت المؤسسة الإقتصادية العمومية مند الاستقلال عدة إصلاحات تهدف إلى إخراجها من الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها في كل مرحلة، فكانت البداية مع نظام التسيير الذاتي الذي أدى إلى تدهور وتدني أدائها لغياب الإطار البشري المؤهل لتسييرها وانتهجت بعد ذلك نظام التسيير الاشتراكي الذي يركز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج الذي أعطى للعمال الحق في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى دورهم في الإنتاج، وعلى إثر السلبيات التي نتجت من ضعف كفأتها وكبر حجمها وتسجيلها لعجز مالي شبه دائم

[1]- محمد بلقاسم حسين بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1990، ص26.

[2]- Abde Ikrim Toudjine، **comment investir en algerie ENL**، Algerie ،1990، P84.

بسبب إهمالها لمفهوم المردودية، والاهتمام بمراقبة التدفقات المالية لهذه المؤسسات بغض النظر عن نتائجها،وعدم إحاطة المسيرين بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو، أدى إلى اختلال مزمن وعجز مالي دائم بسبب ارتفاع التكاليف من جهة وتفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة أخرى[1].

ثانيا: التمهيد لاقتصاد السوق:

لقد انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي بغية حماية الاقتصاد الوطني وتحريره تدريجيا من التبعية من جهة ولدعم تحقيق الاستقلال الإقتصادي من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق أصبح تدخل الدولة والاستناد إلى التخطيط شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أكد عليه برنامج طرابلس وميثاق الجزائر باعتبار التخطيط الأسلوب الأمثل لتوجيه الاقتصاد الوطني[2]، وبفضل التخطيط تمكنت الجزائر من إقامة قاعدة صناعية تساعد على الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، ولكن بالرغم من هذا بعد انقضاء فترة السبعينات لازال الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف سياسة التنمية الذي يعود للأسباب التالية[3]:

- ضعف التخطيط المركزي؛
- عدم الاهتمام بالتسيير على حساب خلق جهاز إنتاجي حديث.

ولذا فإن عشرية الثمانينات تميزت بإصلاحات اقتصادية ترمي إلى إعادة تنظيم بنية الاقتصاد الوطني بالاعتماد على نظام جديد للتخطيط يجسد مبدأ اللامركزية الذي يضمن الاستقلالية وحرية المبادرة للمؤسسات العمومية ودفع القطاع الخاص للاندماج في التنمية، والاهتمام بالتسيير الذي كان دائما عائقا في وجه المؤسسات الوطنية منذ الاستقلال.

---

[1]- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999، ص358.

[2]- جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص31.

[3]- محمد بلقاسم بهلول، مرجع سبق ذكره، ص110.

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية في ظل اقتصاد السوق

أهم ما جاء في هذه المرحلة ما يلي:

الفرع الأول: برامج الإصلاح الإقتصادي خلال التسعينات

تميزت بداية التسعينات بتردي الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور بعض المؤشرات الإقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- العجز المتنامي للميزانية العمومية، حيث بلغت نسبة العجز 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993؛
- تراجع النمو الإقتصادي بحوالي 2%؛
- ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 30 مليار دولار وارتفاع نسبة خدمة هذه الديون إذ بلغت 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية؛
- ارتفاع التضخم إلى 20,8% ؛
- ارتفاع معدل البطالة إلى 28%.

في ظل هذه المؤشرات السلبية لجأت الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية لإجراء إصلاحات اقتصادية تمس القطاع العام والقطاع الخاص لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للأمام، وتم تنفيذ هذه الإصلاحات بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمها:

1- برنامج الاستقرار الإقتصادي:

يركز برنامج الاستقرار الإقتصادي على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدول المعنية ومدته الزمنية غالبا لا تتجاوز سنة، ويهدف برنامج الاستقرار الإقتصادي إلى تطبيق حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تعمل في مجموعها على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية فيه.

2- برنامج التعديل الهيكلي: ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير أسواق العمل ورأس المال على

[1]- بلعزوز بن علي، **انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 30، 2003، ص20.

نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة[1].

تضمن هذا البرنامج مجموعة من السياسات تهدف إلى تعميق إجراءات الاستقرار ودفع المسار المرحلي للتنمية إلى مستويات أفضل، ولقد رسمت الدولة لتحقيق هذا الهدف سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية متوسطة المدى، ويقصد بالسياسة الإقتصادية الظرفية التدابير المالية والنقدية التي تساهم في تقليص عجز الميزانية العامة للدولة من خلال زيادة نسبة الضرائب عن طريق مكافحة التهرب والغش الضريبي، وتوسيع الرسم على القيمة المضافة، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية باعتبار أن تحرير الأسعار أحد أهم أهداف برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى إجراءات أخرى في السياسة النقدية منها التحكم في السيولة المصرفية، ورفع معدلات الفائدة لاستقطاب إدخارات القطاع الخاص، أما السياسة الإقتصادية متوسطة المدى فتتمثل في تحفيز الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو الإقتصادي[2].

الفرع الثاني: برنامج الخوصصة

ظهرت الخوصصة في بداية الثمانينات في الدول الصناعية ذات التوجه الليبرالي وسعت المؤسسات المالية الدولية للترويج لها من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي واعتبرتها شرطا من شروط تقديم القروض والمساعدات[3]، والخوصصة في الجزائر هي عملية وضع حد للتمييز السياسي بين القطاع العام والقطاع الخاص وتغيير المفاهيم لتعزيز علاقات اقتصاد السوق وتوسيع نشاط القطاع الخاص وبالتالي تعتبر الخوصصة وسيلة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الإقتصادي[4].

تعتبر الخوصصة الموضوع الرئيسي الذي راهنت عليه الجزائر بالانتقال من سياسة الاقتصاد الموجه إلى سياسة اقتصاد السوق، وذلك لعدة أسباب ومبررات نذكر منها:

- تنظيم القطاع الخاص من خلال إتباع سياسة الباب المفتوح أمام الرأسمال الخاص الدولي بغية تنمية وتطوير هذا القطاع وجلب الموارد المالية المحلية المعطلة للسوق الوطني من خلال إشراك القطاع الخاص الوطني في عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية؛

---

[1]- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2008، ص108.

[2]- عبد الله بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص365 366.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص29.

[4]- محمد بلقاسم حسن بلهول، مرجع سبق ذكره، ص291.

- أزمة نظام الإنتاج الصناعي الذي يعبر في الواقع عن أزمة إدارة وتسيير رؤوس الأموال من طرف الدولة.

إعتمدت السلطات الجزائرية طريقة التدرج في عملية الخوصصة بغية تجنب النتائج السلبية التي تعرضت لها بعض الدول النامية التي قامت بإعادة تأميم بعض المؤسسات العامة التي خوصصتها بالإضافة إلى المحافظة على اليد العاملة المؤهلة، من خلال خوصصة بعض المؤسسات لفائدة عمالها وإيجاد حلول لمشكلة تسريح العمال، و للخوصصة عدة أهداف على المستوى الإقتصادي والمالي والسياسي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[1]:

1- المستوى الإقتصادي:

- تطوير المؤسسات الإقتصادية بإدخال التكنولوجيا الحديثة ورفع طاقة الإنتاج وتحسين نوعية وجودة المنتوج الجزائري؛

- تشجيع الاستثمار الخاص، وتوسيع نشاطه وجعله مهيمنا على الاقتصاد الوطني.

2- المستوى المالي:

- تخفيف عجز الميزانية العمومية عن طريق توجيه إيرادات الخوصصة نحو تسديد الديون العمومية وتمويل إعادة هيكلة المؤسسات المعروضة للخوصصة، مما يسمح بتقليص النفقات العمومية اتجاه القطاع الخاص.

3- المستوى السياسي:

- تقليص حجم ومجال النشاط الإقتصادي للقطاع العام وحصته في الاقتصاد الوطني؛

- تطوير المساهمة الشعبية عن طريق السماح للعمال بالمساهمة في رأس المال الاجتماعي .

- عرفت الخوصصة تأخرا كبيرا في التطبيق لعدة صعوبات وعراقيل منها عدم استقرار الطاقم الحكومي وتعدد الهيئات المشرفة عليها، وعدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توافرها على ممتلكات مادية قابلة للتطور، أو الإستثمار فيها مستقبلا، أضف إلى ذلك المعارضة الشديدة التي أبدتها النقابات العمالية خصوصا الاتحاد العام للعمال الجزائريين لما ينتج عنها من تسريح للعمال[2].

---

[1]- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة تقيمية)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص175.

[2]- عايشي كمال، **امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال (1990- 2003)**، أطروحة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص98.

المطلب الثالث: سياسة الإنعاش الإقتصادي

شهدت الجزائر وضعية من الركود الإقتصادي الناتجة عن تطبيق سياسة التعديل الهيكلي التي ترتب عليها تقهقر المستوى الاجتماعي مما أدى إلى تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

تزامن هذا الوضع مع ارتفاع أسعار النفط إذ بلغ سعر البرميل28.9 دولار سنة 2000 مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد، فأعلنت الحكومة في أفريل 2001عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001- 2004) بلغت قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وهو برنامج مهم وضخم رصدت له إمكانيات مالية معتبرة لإنعاش الطلب الكلي عن طريق تنمية وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الإقتصادي وتلبية الحاجات الضرورية للمجتمع، مما ينعكس على تنمية الموارد البشرية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم المستثمرات الفلاحية التي يمكنها أن توفر مناصب عمل، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي[1]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- توفير مناصب الشغل والحد من البطالة؛
- تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

ولقد جاء في محتوى برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2001 وسنة 2004 حول خلق ديناميكية للاقتصاد الوطني، بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد من الاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية، وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري كما تضمن جملة من الإصلاحات لتحسين المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وكانت مخصصاته المالية موزعة كما يوضحها الجدول التالي:

[1]- قاسي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013- 2014، ص37.

الجدول رقم (05): مقومات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004)

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (نسب)
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,2	2,0	210,5	40,2
التنمية المحلية والبشرية	71,8	72,8	/	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	300	15,0	/	/	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,4	113,4	20,5	525	100

المصدر: بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص194.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن ما يقارب نسبة 75% من إجمالي المخصصات المالية للبرنامج تركزت في سنة 2001 وسنة 2002 بقيمة 205.5 مليار دج و185.9 مليار دج ويرجع ذلك إلى سعي الحكومة إلى تسريع وتيرة إنفاق الاستثمارات العمومية التي كانت السبب الرئيسي وراء ضعف نسبة النمو خلال الفترة السابقة.

يمكن القول أن برنامج الإنعاش الإقتصادي أثر إيجابي في التخفيف من الآثار الاجتماعية التي خلفها برنامج التعديل الهيكلي وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة وخلق مناصب عمل جديدة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي

لقد جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الإقتصادي، واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة (2001- 2004)، وما يميز البرنامج التكميلي أنه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج وولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وتكلفت عمليات التنمية المسجلة خلال المدة 2005- 2009 ما يقارب 17,500 مليار دج من بينها المشاريع التي ما تزال قيد الانجاز، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مواصلة تطوير المنشأة القاعدية الأساسية وتحسين الخدمات العمومية؛
- تحسين التنمية البشرية؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- تشجيع إنشاء مناصب العمل.

ولقد بلغت تكلفة البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي الممتد بين سنة 2005 وسنة 2009 حوالي 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار وكانت موزعة كانت موزعة كما يلي:

جدول رقم (06): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب

الوحدة: مليار دج

البيان	المبالغ	النسب(%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	11
المجموع	4202,7	100

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005- 2009)، ص ص:6،7.

لقد خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي ما يقارب 45,5% من موارده لتحسين ظروف معيشة السكان لإحداث تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والمتعلقة بالتعليم والتكوين والرعاية الصحية وتوفير السكن...إلخ، كما خصص أيضا حوالي 40,5% من موارده لتطوير البنية التحتية والمنشآت القاعدية لما لها من أهمية في تحفيز وجلب الاستثمارات الأجنبية، ودعم التنمية الإقتصادية بقيمة تقدر بحوالي 337,2 مليار دج خصوصا القطاعات المنتجة "الصناعة- الفلاحة " لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي خارج المحروقات، وتخصيص 203.9 مليار دج لتطوير الخدمات العمومية، بالإضافة إلى اعتماده على 50 مليار دج لتطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال، وحصلت على النصيب الأكبر من الإعتمادات المالية للقطاعات الرئيسية التالية: الأشغال العمومية، النقل، السكن، الموارد المائية، قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي والصحة[1].

[1]- قاسمي الأخضر، المرجع السابق، ص43.

الفرع الثالث: توطيد النمو الإقتصادي (البرنامج الخماسي 2010-2014)

استنبطت السلطات الجزائرية أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة، لذا رصدت ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي من أجل الحفاظ على معدلات النمو الإقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم.

يوضح الجدول الموالي مواصلة الجزائر جهودها الرامية إلى رفع وتحسين ظروف معيشة السكان وذلك بتسطير عديد البرامج ذات الصلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذ خصصت لهذا القطاع أكثر من 9903مليار دج أو ما نسبته 45.42% موارد المخطط، وكذلك شملت قطاعات السكن والتربية والتعليم والتكوين أكبر المخصصات المالية لهذا الفرع التنموي، مما يدل على عزم الحكومة الارتقاء بالعنصر البشري في إطار التنمية البشرية، إن برنامج توطيد النمو قد شمل ثلاث برامج قطاعية رئيسية كما هو مبين أدناه:

الجدول رقم(07): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي(2010-2014)

القطاع	المبالغ(مليار دج)	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45,42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
- تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,52
- قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
- قطاع المياه	2000	
- قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- برنامج دعم التنمية الإقتصادية	3500	16,05
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
- دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد9، 2013، ص 48.

إن تهيئة عنصر بشري للمستقبل يكون قادرا على قيادة النمو الإقتصادي نحو المعدلات الموجبة والمتزايدة لا يتم دون تهيئة أرضية سليمة، وهو ما دفع السلطات الحكومية إلى الاستعانة بمخطط الهياكل القاعدية بمبلغ 8400 مليار دج أي بنسبة 38.5% وذلك نظرا لما يحتاجه مناخ الاستثمار في الجزائر من أرضية صلبة تتمثل في قطاع الأشغال العمومية وشبكة النقل والمواصلات والتهيئة العمرانية، وهي كلها تصب في مرمى واحد وهو تحسين مؤشرات التنمية الإقتصادية وبالأخص إذا أرادت تحقيق التنمية المستدامة، والتي لا تصل إليها بمجرد تحقيق المؤشرات الكمية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد بل تتطلب مؤشرات نوعية وهو ما يشغله قطاع التهيئة العمرانية والمياه.

و أخيرا إستكملت الحكومة برنامجها التنموي بإعادة الاهتمام ببرامج دعم التنمية الإقتصادية وخصوصا التنمية الفلاحية والصيد البحري ودعم القطاع الصناعي العمومي لأنه أكثر توظيفا لليد العاملة ثم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أمل المستقبل في قيادة النمو والمضي قدما نحو تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية المنشودة وهذا بمبلغ 3500 مليار دج أي 16%.

خلاصة الفصل:

لقد كان النمو الإقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات، نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الإقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، تراكم رأس المال، معدل التقدم التقني، التخصص وغيرها.

ولقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث عن أسباب النمو الطويل الأجل، فمنهم من أرجعهم إلى تقسيم العمل (Adam Smith)، ومنهم من رده إلى أرباح الرأسماليين، في حين ذهب البعض إلى إعتبار القطاع الصناعي كأهم مورد للثروة (Malthus)، وكانت فكرة فائض القيمة الأساس الفعلي للنمو في النظرية الماركسية.

في حين ترجم الإقتصاديون النيوكلاسيك أفكارهم فيما يخص النمو الإقتصادي في شكل نماذج حيث إهتم Harrod وDomr بالإحلال بين رأس المال و العمل، واعتبر أن الإستثمار هو السبب الأساسي للنمو وأنه لا يوجد إحلال بين رأس المال والعمل، فيما ركز Solow على دور التقدم التكنولوجي في عملية النمو والذي يفسر بقاء تطور النمو على المدى الطويل.

أما فيما يخص السياسة الإنمائية في الجزائر فقد تجسدت خلال الثمانينات في كل من المخطط الخماسي الأول والثاني نتيجة عدة عوامل داخلية أهمها تهميش دور القطاع الفلاحي في مخططات التنمية ونقص الإهتمام بالبنى الإقتصادية والإجتماعية، فسعت السلطات إلى إصلاح مؤسسات القطاع العام من خلال إعادة الهيكلة العضوية والمالية ومنح هذه المؤسسات الإستقلالية، واستمرت مسيرة الإصلاحات بتطبيق برامج الإستقرار والتعديل الهيكلي تحت إشراف ودعم كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي لمعالجة الإختلالات الهيكلية.

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين إعتمدت إستراتيجية التنمية على التوسع في الإنفاق العام بواسطة برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بهدف خلق ديناميكية في اقتصادية في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة إرتفاع أسعار النفط.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)

المبحث الأول: الدراسة الإحصائية لأسعار النفط والنمو الإقتصادي

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية

تمهيد:

تعتبر الظواهر الاقتصادية ظواهر معقدة يصعب فهمها في كثير من الحالات، فسلوك بعض المتغيرات والعلاقات بين هذه المتغيرات لا يمكن فهمها من الناحية النظرية، وهذا ما نجده عند بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين يجدون صعوبة واختلاف كبير في تفسير العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية، لكن بظهور علم الاقتصاد القياسي تمكن الكثير من الباحثين الاقتصاديين من تطوير علم الاقتصاد ككل في وقت زمني قصير، كما أن غالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية ، ومن بينها تلك المبينة في الفصلين السابقين الخاصة بتقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، يمكن صياغتها في صور نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا ما يمكننا من استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية بين مختلف المتغيرات كما تحدده النظرية الاقتصادية ولتوضيح ذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الدراسة الإحصائية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط أما المبحث الثاني فنبرز من خلاله تحليل نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الدراسة الإحصائية للنمو الاقتصادي وأسعار النفط

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط عبر الزمن يلاحظ أنها تتأثر بعوامل عديدة خاصة العرض والطلب فمن خلال الأزمات النفطية التي تطرقنا إليها يتضح لنا السبب يعود إلى وجود خلل بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط سواء بالزيادة أو النقصان، كما أن الطلب والعرض النفطي يتأثر بدوره بعوامل اقتصادية وسياسية من أهمها النمو الاقتصادي العالمي، الاضطرابات السياسية...الخ، إضافة إلى ذلك فإن أسعار النفط تتأثر هي كذلك بأسعار المواد البديلة خاصة سعر الغاز الطبيعي الذي يعد أحسن بديل للنفط، كما توجد عوامل أخرى مؤثرة في أسعار النفط لكن تأثيرها زمني.

المطلب الأول: تطور متغيرات الدراسة

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين حيث يتضمن الفرع الأول تطور أسعار النفط أما الفرع الثاني واقع النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك خلال الفترة (1990-2012) .

الفرع الأول: تطور أسعار النفط

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة، ثم جاءت الصدمة النفطية الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

أولا:تطور أسعار البترول خلال الفترة(1990ـ1999)

تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة بسبب الإضطربات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و التي تمثلت في حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية- الكويت سنة 1990) بالرغم من ذلك بقيت تتراوح الأسعار ما بين 18 و24,04 دولار للبرميل الواحد وهذا ما نلاحظه في الجدول:

الجدول رقم (08):تطور أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	أسعار البترول$
1990	24,34
1991	21,04
1992	20,03
1993	17,50
1994	16,19
1995	17,00
1996	21,60
1997	19,49
1998	12,85
1999	18,00

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، الصادر في 1999.

الشكل رقم(01): يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة(1991-1999).

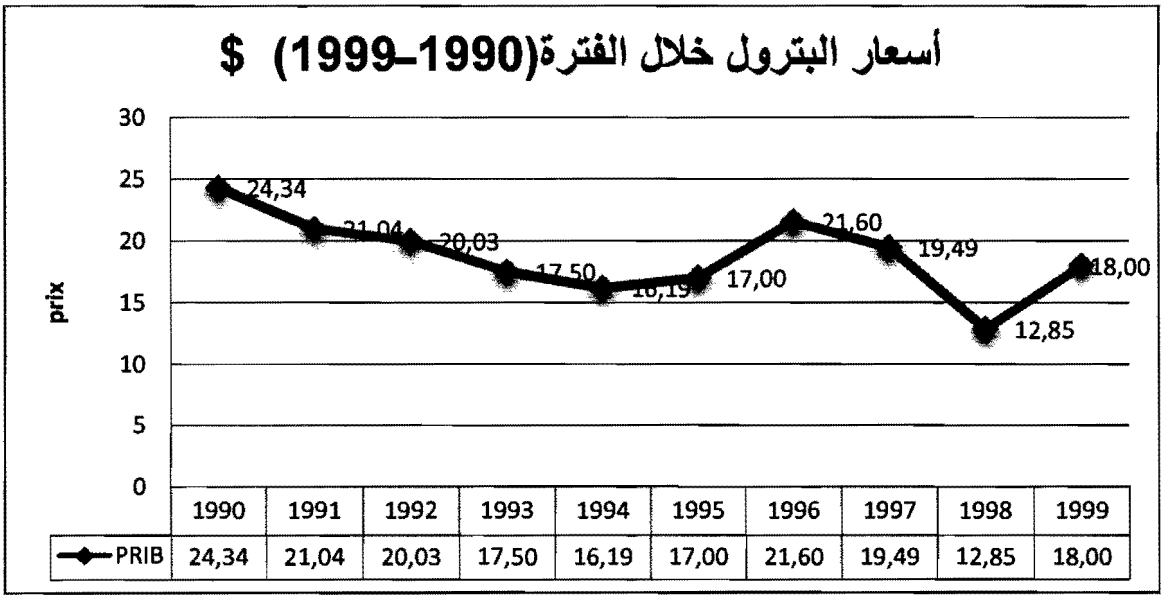

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على بيانات الجدول رقم (08)

عرفت هذه الفترة في بدايتها نوعا من الاستقرار في أسعار النفط حيث لم تشهد السنوات السبع الأولى تغيرات تجاوزت حدود3 دولار للبرميل إلى أن عرفت انهيارا كبيرا سنة 1998 حيث بلغت 12,85دولار للبرميل بعدما كانت في حدود 19,49 دولار في سنة 1997 ويرجع هذا الانهيار في الأسعار للاختلال الكبير بين عرض البترول والطلب عليه بفعل الأزمة الاقتصادية التي ضربت دول جنوب شرق أسيا والتي أدت الى

انخفاض الطلب العالمي على البترول،و في سنة 1999 تحسنت الأسعار نوعا ما ووصلت إلى 18 دولار للبرميل وهذا التحسن راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدول المنتجة للنفط.

ثانيا:تطور أسعار البترول خلال الفترة(2000–2012)

خلال هذه الفترة عرفت أسعار النفط ارتفاعات متواصلة، يرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط . ليعرف انخفاضا كبيرا تجاوز30 دولار سنة 2009، بعد هذه السنة عاد للارتفاع من جديد حيث وصل سنة 2012 إلى 111دولار للبرميل الواحد وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم(09):تطور أسعار النفط خلال الفترة(2000-2012)

السنوات	سعر النفط($)
2000	25
2001	24,9
2002	28,02
2003	38,06
2004	38,5
2005	54,6
2006	65,7
2007	74,9
2008	99,9
2009	62,3
2010	80,2
2011	112,9
2012	111,00

المصدر:بنك الجزائر،النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم،6،25،الصادرة،(2009-2014)،على الموقع:www.Bank-of-Algeria.dz

الشكل رقم (02): يوضح تطور سعر النفط خلال الفترة (2000-2012)

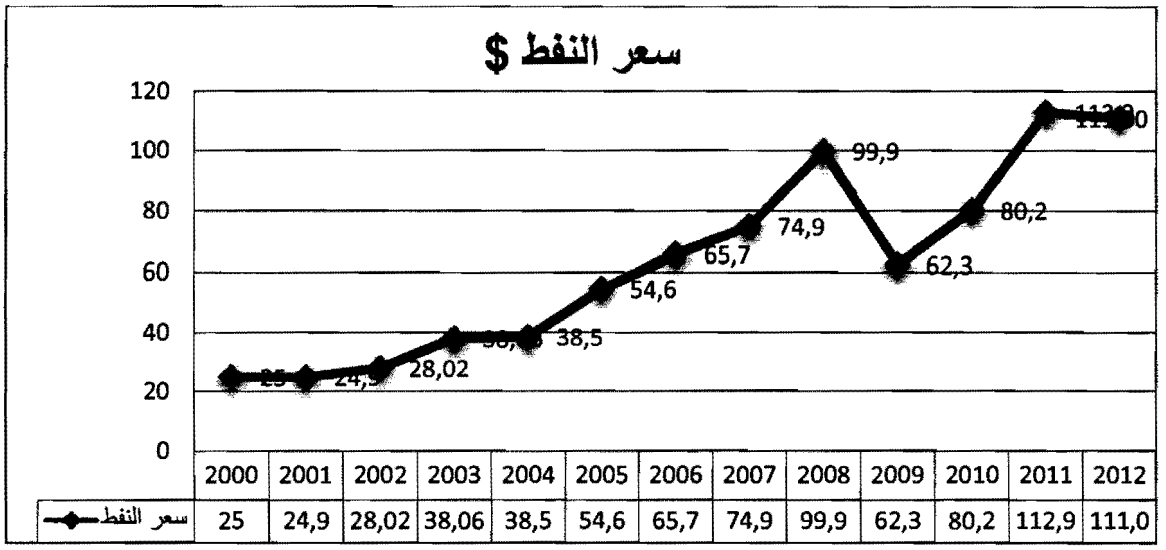

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات الجدول رقم(09)

تميزت هذه الفترة بالارتفاع المتواصل لأسعار النفط ليصل في سنة 2004 الى 38,5 دولار للبرميل ويرجع هذا الارتفاع للهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق والاضطرابات العمالية التي شهدتها نيجيريا بالإضافة إلى ازدياد طلب الاقتصاديات الناشئة على النفط خاصة الصين والهند.

ليعرف سعر النفط تراجعا كبيرا وبالتحديد في سنة 2009 حيث تعد الانخفاض 30 دولار مقارنة بسنة 2008، ويرجع هذا الانخفاض لتبعات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاديات الكبرى.

مع بداية سنة 2010 بلغ سعر النفط 80,2 دولار ليعود للارتفاع من جديد ويبلغ قيمة 112,9 دولار للبرميل كأعلى قيمة له في 2011،و يجمع أغلب المحللين على أن هذا الارتفاع لا تبرره أساسيات السوق من عرض وطلب على البترول بل هناك عوامل أخرى هي التي تدفع الأسعار للارتفاع بهذا الشكل ومن أهمها عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط.

الفرع الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري قد شهد تجربة نمو فريدة خلال عشريتي السبعينات والثمانينات تركزت أساسا على الصناعة القاعدية لتلبية الحاجيات الأساسية للأمة، وعلى قطاع المحروقات لتمويل الاقتصاد الوطني وكانت هذه التجربة ضمن التخطيط المركزي حيث اعتمدت الجزائر على النظام عقب استقلالها في توجيه دواليب الدولة عموما والاقتصاد خصوصا، باعتبار هذا النظام أداة أساسية للتعديل الاقتصادي الكلي.

أولا:تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

شهدت هذه المرحلة معدلات نمو منخفضة وذلك خلال السنوات الأولى من التسعينات، لنشهد في النصف الثاني من التسعينات تحولات ايجابية لمعدلات النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح لأول مرة مند سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997 ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(10) :معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–1999)

السنوات	معدل النمو
1990	0,80%
1991	-1,20%
1992	1,80%
1993	-2,10%
1994	-0,90%
1995	3,80%
1996	4,10%
1997	1,10%
1998	5,10%
1999	3,2%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع:www.ons.dz

الشكل رقم(03) :معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990–1999)

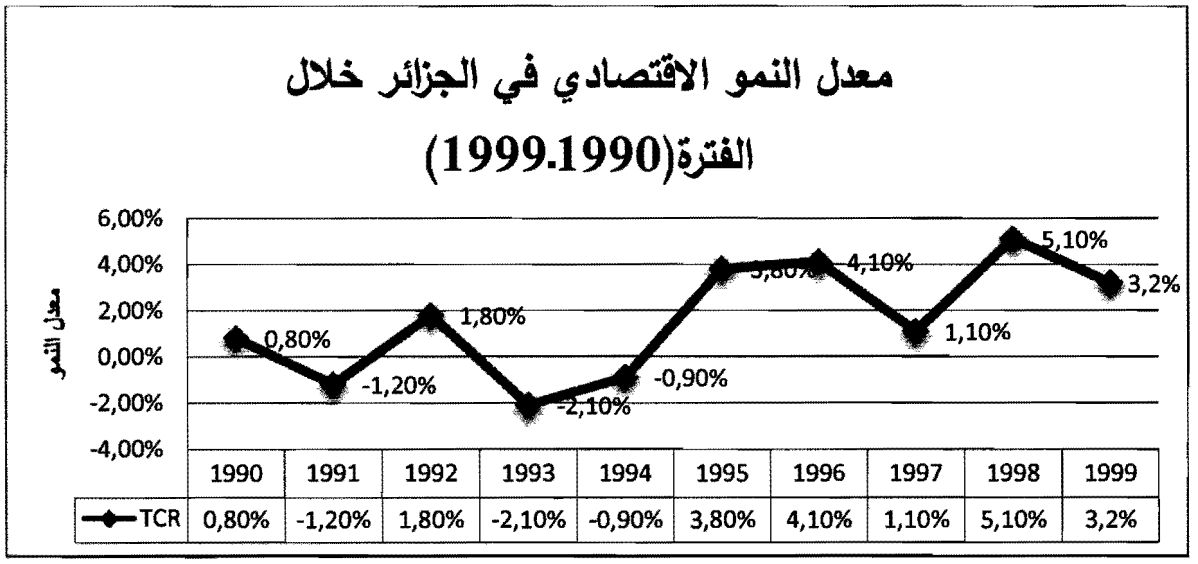

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات الجدول رقم(10)

مكنت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر بداية التسعينات من العودة إلى معدلات النمو الايجابية، فبعد سلسلة المعدلات السلبية التي عرفتها الجزائر من 1987 إلى 1994 بإستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4,4 % تمكنت من تحقيق نمو إقتصادي في حدود 3,80% سنة 1995، و بلغ معدل النمو الاقتصادي أكبر قيمة له خلال هذه الفترة في سنة 1998 حيث قدر بحوالي5,10%.

ثانيا: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012):

تميزت هذه المرحلة بارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 1999، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم(11): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2000	2,2%
2001	2,6%
2002	4,7%
2003	6,9%
2004	5,2%
2005	5,1%
2006	2,1%
2007	3,1%
2008	2,4%
2009	2,4%
2010	3,3%
2011	2,6%
2012	2,5%

المصدر :www.statistique-mondiales.com/algerie.htm

الشكل رقم(04): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

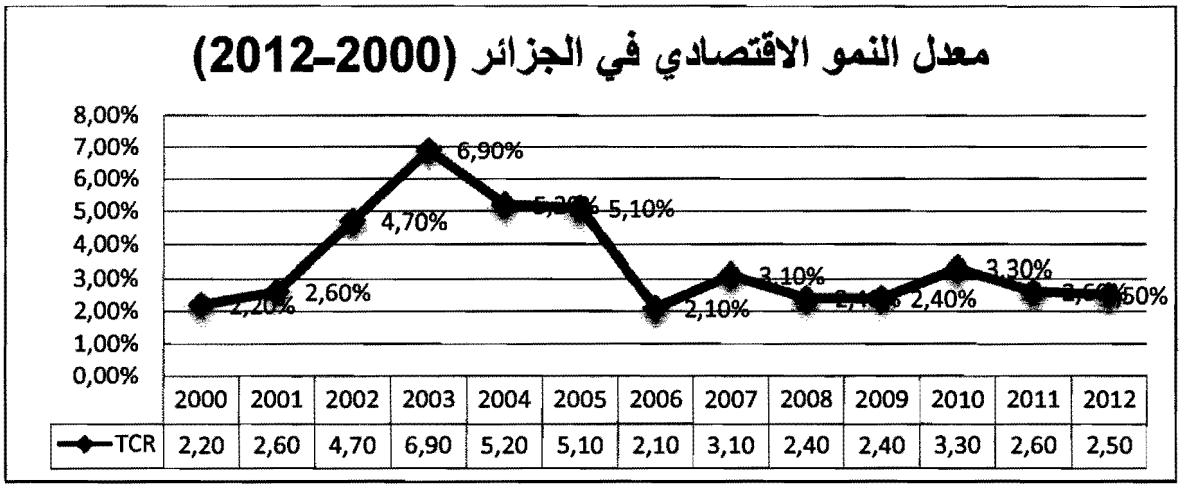

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
TCR	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2,10	3,10	2,40	2,40	3,30	2,60	2,50

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم(11)

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة ثم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة إذ بلغت نسبة 6.9% سنة 2003، و5.1% سنة 2005.ليعرف انخفاضا ملحوظا بداية من سنة 2006 إلى غاية 2012 حيث كان المتوسط خلال هذه الفترة 2.6% ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع العائدات النفطية وانخفاض معدلات الإنتاج.

المطلب الثاني: عرض نموذج الدراسة

يهتم الباحث في مجال القياس الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية الذي يتطلب بالأساس الإلمام الجيد بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة والتي تحدد اتجاهاتها العامة، كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان، الإلمام بأدوات التحليل الرياضي والإحصائي التي تساهم في تصميم النموذج.

الفرع الأول: تعريف نموذج الدراسة (التكامل المتزامن)

تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك على أن المتغيرات الإقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الإقتصادية التي تفترض النظرية الإقتصادية وجود علاقة توازنية بينهما في الأجل الطويل وإمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات الإقتصادية للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

يعرف التكامل المتزامن على أنه:" ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"[1].

لقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل وجرانجر في سنة 1987، ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد ومهم في الإقتصاد القياسي من طرف العديد من الإقتصاديين، فقد قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

تقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين(x_t ، y_t) متكاملان من الدرجة الأولى، أي مستقرين بعد تفاضلها من الدرجة الأولى، فنقول أن (x_t ، y_t) متكاملان تزامنيا إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A+By_t +Z_t$$

[1]- عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية،2000، ص338.

حيث أن: A,B : أعداد حقيقية.

Z_t : متغير مستقر بمتوسط معدوم (تشويش أبيض).

الفرع الثاني: اختبارات النموذج

أولا: الاختبارات التشخيصية

1. اختبارات الإستقرارية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل مغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع- dickey fuller augmentes واختبار فيليب وبيرسون philip perrson، وتسمح هذه الاختبارات بتبيان ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة وذلك من خلال تحديد ما إذا كان هناك جذور حدودية واتجاه عام زمني.

1.1 اختبار ديكي فولر الموسع dickey fuller augmentes:

يعتبر اختبار (ADF) أكثر تطور من اختبار (DF) لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء ويرتكز اختبار (ADF) على الفرضية البديلة: $|Ø_1|<1$، ويتم تقدير النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO). [1]

$$\text{النموذج (1)} \quad \Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j-2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج (2)} \quad \Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج (3)} \quad \Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$$

حيث: P=Ø-1، (P درجة التأخير) والتي تحدد باستعمال معامل Akaike وSchworz .

Δx : التفاضل الأول للمتغير x.

εt: تشويش أبيض (متوسط معدوم)

يتم اختبار الفرضيات التالية:

$H_0 : Ø_1-1=0$

$H_1 : Ø_1-1<0$

[1]- لخديمي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص 185.

باستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة$\emptyset_1$ في النماذج (1)(2)(3) على الترتيب، ونحصل على $t\Phi_j$ وهي تخضع للحالات التالية:

*فإذا كانت القيم المحسوبة $t\Phi_j$أكبر من القيم الحرجة الجدولية t_{tab}، فهذا يعني وجود جذر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي السلسلة تكون غير مستقرة.

*أما إذا كانت القيم المحسوبة $t\Phi_j$ أصغر من القيم الحرجة الجدولية t_{tab} ، فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) .

ويتم الاختبار وفق المراحل التالية:[1]

تقدير النموذج(3):

إذا قبلنا الفرضية البديلة (H_1) وإذا كان المعامل b (معامل الاتجاه) يختلف معنويا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهي من نوع TS، أما إذا كانb لا يختلف معنويا عن الصفر فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة من نوع DS، وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن الاختبار يتم عبر ثلاثة مراحل أساسية وبالتدرج، إلا أن إتخاذ قرار الإستقرارية من عدمه يتم على أساس نموذج واحد فقط من النماذج الثلاثة لاختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

تقدير النموذج (2):

إذا تم قبول الفرضية العديمة(H_0)، وبالتالي يتم اختبار معنوية الثابت(c) بإستعمال إختبار ستودنت(t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بإنحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات، مع إظافة الثابت(c) أما إذا كان يساوي الصفر، فهذا يعني أن السلسلة من المسارDS دون إنحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إظافة الثابت(c)

إذا رفضنا الفرضية العديمة (H_0) ، وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر على المرحلة الثالثة أي تقدير النموذج (1).

تقدير النموذج(1)

إذا تم قبول الفرضية العديمة (H_0) فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون إنحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات.

أما إذا تم قبول الفرضية البديلة(H_1)، فإن هذا يعني أن السلسلة الزمنية الأصلية مستقرة.

---

[1]- عبد القادر محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص623.

يختلف اختبار (ADF) عن اختبار (DF) في أنه يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء[1].

2.1 إختبار فيليبس بيرسون (phillips perrson)*1988*:

يرتكز هذا الإختبار على تصحيح غير ثابت لإحصائيات Dickey-fuller من أجل أخذ الأخطاء بعين الإعتبار.

يتم إختبار Phillips وفق المراحل التالية:

تقدير النماذج الثلاث لاختيار Dickey-Fuller بطريقة المربعات الصغرى العادية، وحساب الإحصائيات المشتركة مثل (e_t) سلسلة البواقي.

تقدير الانحراف في المدى القصير $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$.

تقدير معامل التصحيح (s_t^2) (التباين في المدى الطويل)، ويحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة.

$$s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l} (1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{n\sum_{p=i+1}^{n}} e_t e_{t-i}$$

لتقدير هذا التباين في المدى الطويل لابد من وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$n; L \approx 4(n/100)^{2/9}$$

يتم حساب إحصائية pp (Phillips و Perron)من خلال المعادلة التالية:

$$t_{\phi}^{*} = \sqrt{K} \times \frac{(\hat{\phi}_l - l)}{\hat{S}_{\hat{\phi}_l}} + \frac{n(k-1)\hat{s}_{\phi_l}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{s}^2}{s_t^2}$$

تكون $(k = l)$ إذا كانت سلسلة البواقي (e_t) تشكل تشويش أبيض.

يتم مقارنة إحصائية($t_{\hat{\phi}}^{*}$) مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (Mackinnon).[2]

---

[1]- عبد القادر محمد عطية، المرجع السابق، ص186.

[2]- بوزاهر سيف الدين، **أسعار الصرف وأسعار النفط (2010-2011)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ص153.

2. اختبار التكامل المتزامن:

قدم طريقة التكامل المتزامن كل من granger (1983)، وEngele و granger (1987)، وقد اعتمد عليها العديد من الاقتصاديين لمفهوم جديدة وهام في مجال الإحصاء والاقتصاد القياسي، وفي تقديم وتحليل النماذج الاقتصادية.

1.2.اختبار التكامل المتزامن باستخدام طريقة انجل جرانجر Grangel and Engel :

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل من Engel و Granger سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

-**المرحلة الأولى:** اختبار درجة تكامل المتغيرات

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار (DF) (ADF) و(PP).[1]

-**المرحلة الثانية:** تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد تحقيق الشرط الأول والمتمثل في الإستقرارية، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، ولكي تتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين Xt و y_t يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي:

$$Y\,t=\alpha+\beta Xt+\varepsilon t$$

حيث تمثل y_t المتغير التابع وتمثل Xt متجه من المتغيرات المفسرة، فإذا كانت مجموعة المتغيرات y_t Xt في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر $\varepsilon t=0$ ، حيث: $\varepsilon t=Y\,t-\alpha-\beta Xt$

عندما لا يساوي هذا الفرق الصفر يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة εt تقيس البعد عن التوازن بين y_t Xt ويعرف ذلك بخطأ التوازن.

[1]- بوزاهر سيف الدين، مرجع سبق ذكره،ص154.

يسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: Two Step- Granger test For cointegration ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائها على النحو التالي:

أولا: التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من إختبارات جذر الوحدة، فإذا كانت السلاسل ساكنة عند نفس المستوى فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

ثانيا: اختبار الجدر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشترك الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق اختبار (ADF) أو اختبار (PP) بوضع الفرضية العدمية: السلسلة (Et) لها جدر أحادي وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة (Et) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد ذلك يتم مقارنة المقدرة بالقيم الجدولية بنفس الطريقة المشروحة سابقا، ويستعمل اختبار Engel و Granger في حال متغيرين فقط وهذا يعد من أحد عيوب هذا الاختبار[1].

2.2.اختبار التكامل المتزامن "جوهانسن":

يعد اختبار انجل وغرانجر للتكامل المشترك كافيا لو اقتصر الاهتمام على فحص أثر حد تصحيح الخطأ لفترتين متتاليتين (مثلا t،t-1) عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك، ولا تقتصر ميزة اختبار جوهانسن على حالة المتغيرات المتعددة، بل أثبتت كونزالو (Gonzalo1990) من خلال تجارب بواسطة طريقة مونت كارلو (Mont carlo) تفضيل منهج جوهانسن على أسلوب انجل وغرانجر ذي الخطوتين حتى في حالة نموذج بمتغيرين.

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، اقترح Johansen. 1988 اختبارين الأول اختبار الأثر(Trace) لاختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r =q، والتي تركز على القيم الذاتية للمصفوفة وانطلاقا من القيم الذاتية يمكننا حساب الإحصائيةλ_{trace} حسب العلاقة التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i+r+1}^{k} Ln\,(1 - \lambda i)$$

[1]- بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق،ص155.

حيث:

n: عدد المشاهدات ؛

λi: القيمة الذاتية رقم (i) للمصفوفة؛

K:عدد المتغيرات؛

r:رتبة المصفوفة.

بعد حساب قيمة λ_{trace} يتم مقارنتها مع (λ_{trace} الجدولية)، عليه تكون لدينا الحالات التالية حسب رتبة المصفوفة:

أما إذا كانت λ_{trace} المحسوبة $\leq$ القيمة الجدولية: فإننا نرفض الفرضية (Ho)،ونمر إلى الاختبار التالي وهكذا حتى نهاية الاختبار.

أما إذا كانت λ_{trace} المحسوبة $\geq$ القيمة الجدولية: فإننا نقبل الفرضية (Ho)ونتوقف عند هذا الاختبار وتحسب عدد أشعة التكامل المتزامن على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق.[1]

ثانيا: اختبار النتائج

1. نموذج تصحيح الخطأ " ECM "

إن المتغيرات الإقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الإستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الإستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل، ولذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الإقتصادية.

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الإنحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

يستخدم هذا النموذج[2] عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل

---

[1]- بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق،ص156.

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص680.

وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الإتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

حيث تمثل Y_t المتغير التابع وتمثل X_t المتغير المستقل، فإذا كانت مجموعة المتغيرات Y_t و X_t في حالة توازن يكون الفرق يساوي الصفر $\varepsilon_t = 0$، حيث: $\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$.

أما إذا كان هذا الفرق لا يساوي الصفر $\varepsilon_t \neq 0$ يكون هناك تباعد عن التوازن، وبصورة أدق يمكن القول أن هذه القيمة ε_t تقيس البعد عن التوازن بين Y_t و X_t، ويعرف ذلك بخطأ التوازن، ففي حالة تواجد خطأ التوازن يمكن إفتراض أن Y_t لها علاقة مع X_t ومع القيم المتباطئة من Y_t و X_t، ويمكن تمثيل ذلك بنموذج تصحيح الخطأ في المعادلة التالية[1]:

$$\Delta Y_{t-1} = b\Delta X_{t-1} - c(y_{t-1} - \alpha x_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل ΔY الفروق الأولى، وتوضح المعادلة أعلاه أن التغير في Y يعتمد على التغير في X وكذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن، وهذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فإن قيمة y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ ويعتمد ذلك على قيمة معلمة تصحيح الخطأ c أي أن النموذج يقيس الكيفية التي يتم بها تصحيح قيمة للعودة إلى الوضع التوازني ولذلك يسمى نموذج تصحيح الخطأ، كما يتضح من المعادلة أن : b,a تقيس معالم الأجل القصير والأجل الطويل، وتقيس c سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

2. اختبار جرانجر للسببية:

قدم granger اختباره للسببية سنة 1969، والذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر في الآخر يعرف جرانجر العلاقة السببية بين المتغيرات في الاقتصاد على أن التغيير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير اخر أي أن التغير في x_t مثلا الحالية والماضية يسبب التغير في قيم y_t ويتضمن اختبار جرانجر للسببية نموذج انحدار ذاتي:

$$y_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} \delta_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \lambda x_{t-j} + u_t$$

$$x_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i x_{t-i} + \sum_{j=0}^{m} \beta y_{t-j} + v_t$$

[1]- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 52.

حيث أن (αi ,β , δi ,λ) معلمات يراد تقديرها Ut، Vt حدين عشوائيين بتباين ثابت ومتوسط حسابي يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى .

لاختبار العلاقات السببية سوف نستعمل الفرضيتين الدميتين التاليتين:

$$H_0 : \lambda = 0$$
$$H_0 : \beta = 0$$

إذا لم نستطيع رفض أي من هاتين الفرضيتين، فإن المتغيرين المدروسين X وY مستقلين عن بعضهما البعض، أما إذا تم رفضهما معا فهناك علاقة سببية في الاتجاهين (X يسبب Y وY يسببX).

لاختبار الفرضيتين نستخدم إحصائية فيشر المحسوبة والجدولية، فإذا كانت F^* أكثر من إحصائية فيشر F الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة سببية، وإذا كانت أصغر فنقبل الفرضية العديمة أي عدم وجود علاقة سببية بين X وY[1].

حيث F^* تقدر وفق القانون التالي:

$$F^* = \frac{(SCRR - SCRU)/C}{SCRU(n-k-1)}$$

حيث أن : $SCRR$:هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة المختزلة.

$SCRU$: هو مجموع بواقي المربعات في المعادلة غير مختزلة.

C: هو عدد المعاملات المختزلة .

K: هو عدد المتغيرات الأصلية (بدون اختزال) في المعادلة.

n : هو عدد المشاهدات المستخدمة لتقدير المعادلة الغير مختزلة.

[1] – بوزاهر سيف الدين، المرجع السابق،ص158.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية

يهدف هذا المبحث إلى دراسة النتائج القياسية وإيجاد العلاقة بين التغير في سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التكامل المتزامن وإجراء كل الاختبارات اللازمة، سنعتمد في هذه الدراسة على سلسلة زمنية سنوية لكل من سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي خلال الفترة(1990-2012).

المطلب الأول: عرض النتائج

الفرع الأول: نتائج الدراسة التشخيصية

أولا: اختبار الإستقرارية

يستوجب التحليل القياسي للنماذج التأكد من استقرارية المتغيرات، ويتم ذلك من خلال اختبار " ديكي – فولر الموسع" الذي يعتمد على مقارنة القيمة (t_{qj}) المحسوبة مع قيمتها t_{tab} الجدولية (الحرجة) .

باستعمال طريقة المربعات الصغرى فإننا نحصل على (t_{qj}) التي تخضع لتوزيع ستودنت (student) فإذا كانت:

$t_{tab} < t_{qj}$ فإننا نقبل الفرضية العدمية (H_0)، أي وجود جدر أحادي وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

$t_{tab} > t_{qj}$ فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) أي عدم وجود جدر أحادي وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) وبالتالي السلسلة مستقرة.

* بعد تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) على السلسلتين أسعار البترول ومعدل النمو الاقتصادي نجد النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): نتائج إختبار ADF لسلسلتي سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي

اختبار الإستقرارية عند مستوى الدلالة 5 %									
		المستوى الأول (LEVEL)			بعد أخذ الفروق الأولى (1st DIF)				
نوع الإختبار	المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	PROB	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	PROB	القرار	درجة التكامل(*)I
TEST ADF	PRIB	2,812	-1,959	0,9975	-5,1246	-1,958	0,0000	مستقرة	I(1)
	TCR	-1,459	-1,957	0,1312	-6,5497	-1,958	0,0000	مستقرة	I(1)

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS7.1

من خلال الجدول رقم(12) يتضح أن السلسلتين سعر البرميل الواحد للنفط (PRIB) ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر (TCR) لم تستقر عند مستوياتها الطبيعية واستقرت عند أخذ الفرق الأول لكل منهما وهذا يعني أن هذين المتغيرين مستقرين من الدرجة الأولى $I(1)$، وبالتالي رفض الفرضية العدمية (H_0) وقبول الفرضية البديلة

(H_1)، أي عدم وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلتين مستقرتين عند الدرجة الأولى $I(1)$.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

بعد تحقيق الشرط الأول والمتمثل في استقرار السلسلتين في نفس الدرجة سوف نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO)، ولكي تكون علاقة تكامل بين المتغيرين $PRIB_1$ و TCR_1 يجب أن تكون البواقي مستقرة.

النموذج هو كالتالي:

TCR1 = C(1)*PRIB1 + C(2)

لذا بعد تقدير النموذج سنقوم بإجراء اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) للبواقي، والنتائج كما يلي

الجدول رقم(13): نتائج إختبار التكامل المتزامن لأنجل جرانجر

النموذج بطريقة (MCO) عند مستوى معنوية 5%		
Coefficient	T .stat	PROB
C_1=0,000121	1,006958	0,0033
C_2=0,001111	0,3367	0,0007
اختبار إستقرارية البواقي باستعمال(ADF) عند المستوى الأول(LEVEL)		
t_{QJ}=-6,27098		t_{tab}=-1,9580
		PROB=0,000

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS7.1

من خلال الجدول رقم(13) فإن صيغة النموذج هي:

TCR1=0.000121309687502*PRIB1 + 0.00111100147395

منه نستنتج أن العلاقة ما بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة طردية، ومن نتائج الجدول يتضح أن معلمات النموذج معنوية إحصائية حسب إحصائية ستودنت، مع ملاحظة أن قيمة Prob كانت أقل من 5%.

أما سلسلة البواقي بعد إجراء اختبار(ADF) للإستقرارية حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (13)

$$t_{qj} = -6.2709 < t_{tab} = -1.9580$$

وبالتالي نرفض الفرضية (H_0) ونقبل الفرضية (H_1) أي عدم وجود جدر وحدة ومنه فسلسلة البواقي مستقرة وبهذا يتحقق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرارية البواقي.

من خلال جميع هذه الاختبارات نستنتج أنه يوجد تكامل متزامن بين سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لتحقق الشرط الثاني من شروط التكامل وهو استقرار سلسلة البواقي في درجة أقل من درجات تكامل متغيرات الدراسة.

الفرع الثاني: اختبارات النموذج

أولا: نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي،نقوم الآن بتقدير نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) للنموذج كمرحلة أخيرة للتكامل المشترك وباستخدام برنامج EViews7.1 قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ :

```
D(TCR1) =  - 0.00734008465011*( PRIB1(-1) + 524.531895517*TCR1(-1) -
0.0970417592888*@TREND(90) - 4.94794094113 ) + 0.0061617674592*D(PRIB1(-1)) +
0.00549402762264*D(PRIB1(-2)) + 0.00425896345641*D(PRIB1(-3)) +
0.00327075755341*D(PRIB1(-4)) + 2.13061146352*D(TCR1(-1)) + 1.60992052236*D(TCR1(-
2)) + 0.997837985651*D(TCR1(-3)) + 0.586024853948*D(TCR1(-4)) - 0.0484574346828 +
0.00258180762139*@TREND(90)
```

مع العلم أن عدد التأخيرات كان(4) وهذا وفقا لأصغر قيمة لمعياري (AKAIKE,SCHWARZ).

ثانيا: إختبار جرانجر للسببية

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة،نتجه الآن لدراسة اتجاه هذه العلاقة،لذلك نستخدم اختبار جرانجر للسببية والذي سوف يبين لنا إن كانت هناك علاقة سببية في الأجل القصير بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

يقوم اختبار العلاقة السببية على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير.

فإذا كانت الاحتمال(prob) أكبر من 0,05 نقبل الفرضية العدمية H_0 أي لا توجد علاقة سببية،أما إذا كانت الاحتمال (prob) أقل من 0,05 فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية في الأجل القصير.

إذا سننطلق من الفرضيات التالية:

H_0:معدل النمو الاقتصادي لا يسبب سعر النفط

H_0:سعر النفط لا يسبب معدل النمو الاقتصادي

و بإستخدام برنامج EViews7 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم(14): اختبار العلاقة السببية بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي

الفرضيات العدمية	الاحتمال(prob)
TCR1 لا يسبب PRIB1	0,9635
PRIB1 لا يسبب TCR1	0,4249

المصدر: مخرجات برنامج EViews7

حسب النتائج فإننا نقبل الفرضية العدمية وبالتالي لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني:مناقشة النتائج

الفرع الأول:مناقشة نتائج الدراسة التشخيصية

أولا:اختبارات الإستقرارية

لقد قمنا في البداية بإجراء اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة بإستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

عند المستوى الأول(LEVEL) كانت نتائج الاختبار تشير لعدم استقرار السلسلتين عند هذا المستوى.

بعد أخد الفروق الأولى(1^{st} difference) استقرت متغيرات الدراسة وهذا ما نفسره بأن العلاقة بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر تكون على المدى الطويل.

ثانيا: التكامل المتزامن

بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة عند نفس المستوى I(1) أي تحقق الشرط الأول للتكامل المتزامن قمنا باجرء الاختبارات اللازمة للتأكد من تحقق الشرط الثاني وهو استقرار البواقي حيث تم تقدير النموذج في البداية والذي كان على الشكل التالي:

TCR1 = 0.000121309687502*PRIB1 + 0.00111100147395

بعد تقدير النموذج أجرينا إختبار ديكي فولر الموسع لاختبار استقرارية البواقي ومن خلال نتائج (ADF) تأكدنا من استقرارية البواقي عند مستوى (LEVEL) وبالتالي تحقق الشرط الثاني للتكامل المتزامن.

من خلال ما سبق نستنتج بأنه توجد علاقة تكامل متزامن بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل وحسب النموذج فإن العلاقة بين متغيري الدراسة هي علاقة طردية أي أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتغير في نفس اتجاه تغير سعر النفط الخام.

الفرع الثاني: إختبارات النتائج

أولا:نموذج تصحيح الخطأ

بعدما تأكدنا من وجود تكامل متزامن بين سعر النفط الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث كان التأخير يساوي 4 وهذا بناءا على أصغر قيمة لمعياري (SCHWARZ,AKAIKE).

نلاحظ أن التغير في سعر النفط عند التأخرات الأربعة له علاقة ايجابية مع التغير في معدل النمو الاقتصادي،و هذا ما يفسر الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الأخيرة والذي يرجع أساسا لارتفاع أسعار النفط.

ثانيا:اختبار السببية

لقد جاءت نتائج اختبار السببية مخالفة للتوقعات، حيث سجلنا عدم وجود سببية بين التغير في سعر البترول الخام ومعدل النمو الاقتصادي، وحسب رأينا فإن سبب هذه النتيجة هو فترة الدراسة التي احتوت سنوات التسعينات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري اختلالات كبيرة حيث شهدت بداية تلك الفترة ارتفاع المديونية الخارجية الى حدود 30مليار دولار سنة 1990 مع العلم أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال نفس السنة كانت في حدود 9 مليار دولار.

كما بلغت قيمة نسبة واردات المواد الاستهلاكية لوحدها حدود 45% من إجمالي قيمة الصادرات، كما شهدت نفس الفترة معدلات بطالة فاقت نسبة 28,10% سنة 1995 .

لهذا ارتأينا إعادة إجراء اختبار السببية مع تقسيم فترة الدراسة إلى قسمين:

- الفترة01: (1990_1999)
- الفترة02: (2000_2012)

نهدف من خلال هذا إثبات وجهة نظرنا والتي تقوم على أن فترة التسعينات شهدت إختلالات وتحولات كبيرة في الاقتصاد الجزائري، حيث لم تصل أسعار بترول إلى مستويات تجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي وهو ما أثر على نتائج الاختبار.

- **اختبار السببية (1990ـ1999)**

سننطلق من الفرضيات التالية:

H_0:معدل النمو الاقتصادي لا يسبب سعر النفط

H_0:سعر النفط لا يسبب معدل النمو الاقتصادي

و بإستخدام برنامج EViews7 تحصلنا على النتائج التالية.

الجدول رقم(15): نتائج اختبار السببية بين سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي (1990-1999)

الفرضيات العدمية	الاحتمال(prob)
TCR1 لا يسبب PRIB1	0,4183
PRIB1 لا يسبب TCR1	0,6616

المصدر:مخرجات برنامج EViews7

من خلال النتائج المتحصل عليها نقبل الفرضية العدمية أي لا توجد سببية بين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة(1990ـ1999).

- اختبار السببية للفترة (2000ـ2012):

إذا سننطلق من الفرضيات التالية:

H_0:معدل النمو الاقتصادي لا يسبب سعر النفط

H_0:سعر النفط لا يسبب معدل النمو الاقتصادي

و بإستخدام برنامج EViews7 تحصلنا على النتائج التالية.

الجدول رقم(16): نتائج اختبار السببية بين سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي (2000-2012)

الفرضيات العدمية	الاحتمال(prob)
TCR2 لا يسبب PRIB2	0,7299
PRIB2 لا يسبب TCR2	0,0084

المصدر:مخرجات برنامج EViews7

حسب النتائج المتحصل عليها خلال هذا الاختبار:

نقبل الفرضية العدمية في (TCR لا يسبب PRIB1)، إذا معدل النمو الاقتصادي لا يسبب سعر النفط

نرفض الفرضية العدمية في(PRIB لا يسبب TCR1)، إذا سعر النفط يسبب معدل النمو الاقتصادي.

من خلال اختبارات السببية السابقة نستنتج أن سعر النفط يسبب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2012)، و لم يسببه في التسعينات بسبب الإختلالات الكبيرة التي كان يعاني منها الاقتصاد و الانخفاض في أسعار النفط خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى التوجهات الإقتصادية الجديدة التي اتبعتها الجزائر.

خلاصة الفصل:

شهدت فترة الدراسة 1990-2012 تطورات متباينة لمتغيرات الدراسة، الممثلة في سعر النفط الخام ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال دراستنا القياسية التي استخدمنا فيها نموذج التكامل المتزامن لتحقق شرط استقرار السلاسل عند نفس الدرجة، توصلنا باستخدام برنامجEViews7.1 الى وجود تكامل متزامن بين سعر النفط ومعدل النمو الإقتصادي، وحسب النموذج المتحصل عليه في إختبار التكامل المتزامن فالعلاقة بين سعر النفط الخام ومعدل النمو الإقتصادي في الجزائر هي علاقة طردية.

الخاتمة

حاولنا في الدراسة الراهنة معرفة المتغيرات الأساسية التي تأثر في تحديد أسعار النفط العالمية وباعتبار الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط ارتأينا النظر في ما مدى تأثير هذه الأسعار على النمو الاقتصادي في الجزائر.

لهذا قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي تناولنا في الفصل الأول أسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، حيث تم الإشارة إلى العوامل المؤثرة في أسعار النفط والمتمثلة في أسعار المواد الطاقوية البديلة، الطلب والعرض النفطي ، بالإضافة إلى الإنتاج العالمي والمناخ وهذه العوامل نجدها هي الأخرى تتأثر بعوامل أخرى غير مباشرة على أسعار النفط مثل الطلب النفطي يتأثر بمستوى النمو الاقتصادي العالمي.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فقد تم التركيز على النمو الاقتصادي ونظرياته حيث تطرقنا فيه للسياسات الإنمائية في الجزائر، والذي تبين أن من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على قطاع المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، كما أنه أصبح اليوم ينظر إلى عوائد أسعار النفط كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فهو عبارة عن محاولة التأكد من صحة ما توصلنا غليه في الجانب النظري لتحديد العلاقة بين سعر النفط و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بعض طرق القياس الاقتصادي المعروفة. حيث قمنا في البداية باستعراض متغيرات الدراسة في شكل إحصائي وذلك خلال الفترة (1990-2012)، ثم تطرقنا لنموذج التكامل المتزامن المستخدم في الدراسة القياسية بكل جوانبه النظرية والإختبارات المتعلقة به ثم حاولنا إسقاط الجزء النظري على حالة الجزائر واستخدمنا لهذا الغرض برنامج EViews7 وذلك لإعطاء بعد كمي لتأثير تغير سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التغير في سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نستنتج النتائج التالية:

- إن الاقتصاد البترولي مثله مثل بقية الاقتصاديات الصناعية الأخرى ، يخضع و يتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية هذه الاقتصاديات (العرض، الطلب، المرونة، الأزمات و الصدمات السعرية)؛
- أسعار النفط في الأسواق الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة، بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

- يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في فترة الأجل القصيرة.

- يعتمد الطلب العالمي على النفط اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي وزيادة عدد السكان.

- الاتفاق على دور أساسيات الطلب والعرض والعوامل التقليدية التي تحكم آلية سعر السوق النفطي بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية وانخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية وعامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، كلها تعتبر من أهم تلك العوامل التي لعبت دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط العالمية.

- باعتبار أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة والمستهلكة للنفط، فأخذ هذا الأخير مكانته الهامة في كل الاستراتيجيات التنموية التي باشرتها الجزائر منذ الاستقلال، ويمكن تأكيد ذلك بدرجة كبيرة بالعودة إلى المخططات الاقتصادية الكبرى. حيث أعتبر قطاع المحروقات بمثابة القطاع القائد الذي تعتمد عل موارده القطاعات الأخرى لتحقيق التنمية الشاملة،وظل الأمر كذلك بعد التحول إلى اقتصاد السوق بالرغم من الصدمة البترولية العكسية التي عرفها سوق البترول سنة 1986 وكان لها آثارها السلبية على الاقتصاد الجزائري .

- من نتائج الدراسة القياسية نستنتج أن هناك علاقة طردية بين تطور أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي عند ارتفاع سعر النفط سيؤدي في الغالب إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

من خلال الربط بين نتائج الدراسة التطبيقية اتضح أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية وما تبعه من تغيرات في أسعار النفط، ورغم صعوبة استشراف أسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها فسيبقى للنفط دورا رئيسيا في مسار التنمية الجزائرية خلال العقدين القادمين مما يلقى على الجزائر مسؤولية تعظيم الاستفادة من الفرص التي ينتجها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال العائدات النفطية استغلالا جيدا في الوقت الذي يتم فيه البحث عن مصادر دخل بديلة، وبالتالي يتطلب الاستمرار بالتمتع بالفرص التي تتيحها وجود هذه المادة الحيوية.

التوصيات والاقتراحات:

وطبقا للنتائج المتحصل عليها في البحث نقترح التوصيات الآتية:

1- على المستوى العالمي الدول المنتجة للنفط:

- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بعدد من الطرق منها تحسين مستوى إعداد تقارير بيانات الطلب والمخزون النفطي بدقة.

- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها.

- ضرورة نصح الدول العربية المصدرة للنفط بأن تشرع في سياسات تساهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الاعتماد على النفط، والاستفادة من العوائد النفطية بالشكل الأمثل حيث إن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيعني حتما أن عهدها النفطي حتي وإن استمر فترة طويلة سوف تتبعه فترة من الفق المتنامي.

2- على المستوى المحلي(الجزائر):

- عند ارتفاع أسعار النفط من الضروري على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلالا أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند انخفاض أسعار النفط، وهذا لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة ومواصلة عمليات التنمية.

- تشجيع عمليات الاستثمار خارج المحروقات خاصة في قطاع السياحة الذي يعد بالكثير، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وهذا بالقضاء على معوقات الاستثمار.

- تحسين دور المؤسسات المالية والمصرفية.

- تحديد إستراتيجية بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة بالرغم من أن التحول عن النفط في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية، غير أن الضغوط الإيكولوجية الدولية والمحلية تحتم الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.

- إعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية وتكوين إطارات ورفع مستوى اليد العاملة الجزائرية.

في الأخير لا ندعي أن هذا البحث قد شمل جميع جوانب الموضوع بل هناك جوانب أخرى لم يتم معالجتها بالشكل المطلوب بسبب قيد الوقت، لكن نرجو أن يكون بحثنا هذا مقدمة لأبحاث أخرى في هذا المجال.

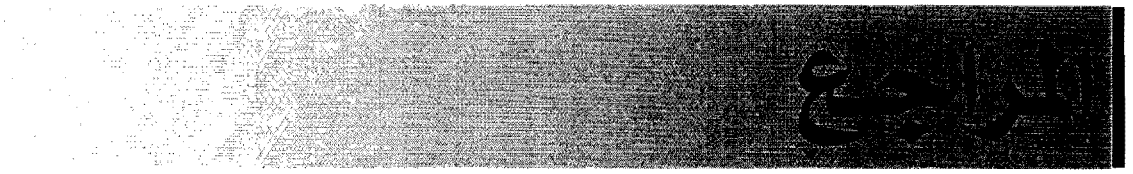

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

I.الكتب:

1- أحمد رمضان شقلية، **النفط العربي وصناعة تكراره**، دار تهامة للنشر، جدة، 1980.

2- جمال الذين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

3- دايفيد إيدنز، **النفط والتنمية في الشرق الأوسط**، ترجمة: محمد عزيز وفتحي أبو سدرة، 1988.

4- هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992.

5- حبيب كميل والبني حازم، **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب،طرابلس،1997.

6- حبيب كميل والبني حازم، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2000.

7- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2006.

8- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية سياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

9- مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.

10- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزئر والمؤسسات المالية الدولية**، الجزائر ،2008.

11- محذاب بدر عناء، **المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**،مطابع إيتار إيطاليا،سنة 1998.

12- محمد أزهر السماك،عبد الحميد باشا، **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية** ، المكتبة الوطنية الطبعة الأولى،الجزائر، 1979.

13- محمد احمد الدوري،**محاضرات الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

14- محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.

15- محمد بلقاسم حسين بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

16- محمد بلقاسم حسين بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1990.

17- محمد ناجي حسن خليفة،**النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر،2001.

18- محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة،،الاسكندرية،1996.

19- مصطفى رشيد شيحة، **مشكل التضخم في الاقتصاد البترولي**، الدار الجامعية، بيروت، 1981.

20- سالم عبد الحسين رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا، 1999.

21- عبد اللطيف بن شنهو، **الجزائر اليوم بلد ناجح**، ، بدون طبعة،2004.

22- عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر 1992.

23- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية،الاسكندرية،2000.

24- عبد القادر محمد عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الاسكندارية، الطبعة الثانية،2000.

25- عبد القادر سيد أحمد، **الأويك ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

26- عبد الرحمان اسماعيل، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**،دار وائل للنشر، الأردن،2004.

27- عجيمة محمد عبد العزيز وأخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والمنطلق**،الدار الجامعية، مصر، 2007.

28- عريقات حربي محمد موسى، **مبادئ الاقتصاد**،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

29- خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**،عالم الكتب الحديث،عمان، بدون سنة النشر.

30- ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية** ، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990.

31- ضياء مجيد الموسوي، **الخوصصة والتصحيحات الهيكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001.

II. المذكرات والأطروحات:

32- إدريس مفاتيح، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير،جامعة ورقلة،2013.

33- بودخدخ كريم،**أثر سياسة الإنفاق علة النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجسيتر في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2009.

34- بوزاهر سيف الدين، **أسعار الصرف وأسعار النفط (2010-2011)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

35- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة تقيمية)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

36- لخديمي عبد الحميد، **أثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**، مذكرة نيل شهادة الماجسثر في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة تلمسان، 2010-2011.

37- موري سمية،**أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-1010.

38- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي(1973-2003)**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

39- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة الأويك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2008**، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نمذجة اقتصادية،جامعة الجزائر،2009-2010.

40- عبد الحكيم سعيج، **الناتج الوطني والنمو الاقتصادي(دراسة قياسية حالة الجزائر 1974-1999)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر،2001.

41- عايشي كمال، **امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال (1990- 2003)**،أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2005-2006.

42- عيسى مقليد،**قطاع النفط في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة، الجزائر،2007-2008.

43- قاسي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013- 2014.

III. المجلات والندوات:

44- إبراهيم شحاتة، **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد54، 1989.

45- بلعزوز بن علي، **انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 30، 2003.

46- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية** ، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد57، بدون سنة النشر.

47- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد9، 2013

48- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999.

49- عصام بن الشيخ،**قرار تأميم النفط الجزائري**، مجلةالباحث، جامعة ورقلة،العدد،6،2012.

IV. التقارير والنشرات:

50- التقرير السنوي لمنظمة الأوبك، 1999.

51- التقرير السنوى لمنظمة الأوبك، 2005.

52- النشرة الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر، رقم6، 2009.

53- النشرة الإحصائية الثلاثية الصادرة عن بنك الجزائر، رقم25، 2014.

V. الروابط الإلكترونية:

54-www.ons.dz, consulter le :18/04/2014 , A: 23h30.

55- www.statistique-mendiales.com/algerie.htm, consulter le:12/04/2014, A:20h10.

56-www.Bank-of-Algeria.dz, consulter le:23/04/2014, A :00h17.

المراجع باللغة الفرنسة:

A. Ouvrages :

57- Sid Ali Boukrami, **Questions énergétiques et politique economique " le modèle Algérien "**, Office des publication universitaires, 2013, p164.

B. Articles:

58- Abd elkrim Toudjine, **comment investir en algerie ENL**, Algerie ,1990.
59-Mana said Alotaib, **L'opep et l'industrie craum help**, londre, 1978.
60-OEL Maurle, **Prix du Pétrole**, PAO, France, 2001.

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة

السنوات	أسعار البترول($)	معدل النمو الاقتصادي
1990	24,34	0,80%
1991	21,04	-1,20%
1992	20,03	1,80%
1993	17,50	-2,10%
1994	16,19	-0,90%
1995	17,00	3,80%
1996	17,41	4,10%
1997	21,00	1,10%
1998	12,85	5,10%
1999	18,00	3,2%
2000	25,00	2,20%
2001	24,90	2,60%
2002	28,02	4,70%
2003	38,06	6,90%
2004	38,50	5,20%
2005	54,60	5,10%
2006	65,70	2,10%
2007	74,90	3,10%
2008	99,90	2,40%
2009	62,30	2,40%
2010	80,20	3,30%
2011	112,90	2,60%
2012	111,00	2,50%

المصدر: أسعار النفط(1990-1999):التقرير السنوي لمنظمة الأوبك،1999

أسعار النفط(2000-2012):النشرات الإحصائية الثلاثية ، الصادرة عن بنك الجزائر رقم5،6، 2014، 2009

معدل النمو الإقتصادي(1990--1999):الديوان الوطني للإحصائيات

معدل النمو الإقتصادي(2000-2012):www.statistique-mondiales.com/algerie.htm

الملحق رقم(02):الاختبارات القياسية

1. إختبار ADF لسلسلة سعر النفط عند المستوى (LEVEL)

Null Hypothesis: PRIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob,*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2,812002	0,9975
Test critical values:	1% level	-2,685718	
	5% level	-1,959071	
	10% level	-1,607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values,

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRIB)
Method: Least Squares
Date: 05/28/14 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1993 2012
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
PRIB(-1)	0,207977	0,073960	2,812002	0,0120
D(PRIB(-1))	-0,612394	0,254200	-2,409105	0,0276
D(PRIB(-2))	-0,550424	0,257951	-2,133835	0,0477

R-squared	0,281249	Mean dependent var	4,548500
Adjusted R-squared	0,196690	S,D, dependent var	14,06726
S,E, of regression	12,60814	Akaike info criterion	8,044043
Sum squared resid	2702,407	Schwarz criterion	8,193403
Log likelihood	-77,44043	Hannan-Quinn criter,	8,073199
Durbin-Watson stat	1,977067		

2. إختبار ADF لسلسلة سعر النفط عند المستوى (1st différence)

Null Hypothesis: D(PRIB) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob,*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5,124657	0,0000
Test critical values:	1% level		-2,679735	
	5% level		-1,958088	
	10% level		-1,607830	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values, Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PRIB,2) Method: Least Squares Date: 05/28/14 Time: 13:02 Sample (adjusted): 1992 2012 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
D(PRIB(-1))	-1,134490	0,221379	-5,124657	0,0001
R-squared	0,567676	Mean dependent var		0,066667
Adjusted R-squared	0,567676	S,D, dependent var		21,77312
S,E, of regression	14,31611	Akaike info criterion		8,207097
Sum squared resid	4099,022	Schwarz criterion		8,256836
Log likelihood	-85,17451	Hannan-Quinn criter,		8,217891
Durbin-Watson stat	2,042780			

3. إختبار ADF لسلسلة معدل النمو الإقتصادي عند المستوى (LEVEL)

Null Hypothesis: TCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob,*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1,459782	0,1312
Test critical values:	1% level	-2,674290	
	5% level	-1,957204	
	10% level	-1,608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values,

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCR)
Method: Least Squares
Date: 05/26/14 Time: 22:16
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
TCR(-1)	-0,194595	0,133304	-1,459782	0,1591

R-squared	0,090995	Mean dependent var	0,000773
Adjusted R-squared	0,090995	S,D, dependent var	0,022405
S,E, of regression	0,021362	Akaike info criterion	-4,810062
Sum squared resid	0,009583	Schwarz criterion	-4,760469
Log likelihood	53,91068	Hannan-Quinn criter,	-4,798379
Durbin-Watson stat	2,386040		

4. إختبار ADF لسلسلة معدل النمو الإقتصادي عند المستوى (1st différence)

Null Hypothesis: D(TCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob,*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6,549773	0,0000
Test critical values:	1% level	-2,679735	
	5% level	-1,958088	
	10% level	-1,607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values,

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/14 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
D(TCR(-1))	-1,344893	0,205334	-6,549773	0,0000

R-squared	0,681837	Mean dependent var	0,000905
Adjusted R-squared	0,681837	S,D, dependent var	0,037398
S,E, of regression	0,021095	Akaike info criterion	-4,833157
Sum squared resid	0,008900	Schwarz criterion	-4,783418
Log likelihood	51,74815	Hannan-Quinn criter,	-4,822363
Durbin-Watson stat	2,065379		

5. إختبارات التكامل المتزامن

1,5 تقدير النموذج

Dependent Variable: TCR1
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/29/14 Time: 11:31
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3,0000)

Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
PRIB1	0,000121	0,000120	1,006958	0,0033
C	0,001111	0,003299	0,336788	0,0007

R-squared	0,363985	Mean dependent var	0,000545
Adjusted R-squared	0,372184	S,D, dependent var	0,022650
S,E, of regression	0,023399	Sum squared resid	0,010950
Durbin-Watson stat	2,038277	Long-run variance	0,000239

Estimation Command:

COINTREG TCR1 PRIB1

Estimation Equation:

TCR1 = C(1)*PRIB1 + C(2)

Substituted Coefficients:

TCR1 = 0,000121309687502*PRIB1 + 0,00111100147395

2,5,إختبار ADF لسلسلة البواقي عند المستوى (LEVEL)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob,*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6,270984	0,0000
Test critical values:	1% level	-2,679735	
	5% level	-1,958088	
	10% level	-1,607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values,

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 05/29/14 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std, Error	t-Statistic	Prob,
RESID01(-1)	-1,291992	0,206027	-6,270984	0,0000

R-squared	0,661804	Mean dependent var	-0,001984
Adjusted R-squared	0,661804	S,D, dependent var	0,036062
S,E, of regression	0,020972	Akaike info criterion	-4,844851
Sum squared resid	0,008796	Schwarz criterion	-4,795112
Log likelihood	51,87093	Hannan-Quinn criter,	-4,834056
Durbin-Watson stat	1,877935		

6. نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

Estimation Proc: **Lag:4**

EC(E,1) 1 4 PRIB1 TCR1

VAR Model:

D(PRIB1) = A(1,1)*(B(1,1)*PRIB1(-1) + B(1,2)*TCR1(-1) + B(1,3)*@TREND(90) + B(1,4)) + C(1,1)*D(PRIB1(-1)) + C(1,2)*D(PRIB1(-2)) + C(1,3)*D(PRIB1(-3)) + C(1,4)*D(PRIB1(-4)) + C(1,5)*D(TCR1(-1)) + C(1,6)*D(TCR1(-2)) + C(1,7)*D(TCR1(-3)) + C(1,8)*D(TCR1(-4)) + C(1,9) + C(1,10)*@TREND(90)

D(TCR1) = A(2,1)*(B(1,1)*PRIB1(-1) + B(1,2)*TCR1(-1) + B(1,3)*@TREND(90) + B(1,4)) + C(2,1)*D(PRIB1(-1)) + C(2,2)*D(PRIB1(-2)) + C(2,3)*D(PRIB1(-3)) + C(2,4)*D(PRIB1(-4)) + C(2,5)*D(TCR1(-1)) + C(2,6)*D(TCR1(-2)) + C(2,7)*D(TCR1(-3)) + C(2,8)*D(TCR1(-4)) + C(2,9) + C(2,10)*@TREND(90)

VAR Model - Substituted Coefficients:

D(PRIB1) = 1,06240872603*(PRIB1(-1) + 524,531895517*TCR1(-1) - 0,0970417592888*@TREND(90) - 4,94794094113) - 2,60640319105*D(PRIB1(-1)) - 3,56379302328*D(PRIB1(-2)) - 3,31722553335*D(PRIB1(-3)) - 1,25599280902*D(PRIB1(-4)) - 591,829409834*D(TCR1(-1)) - 777,575080246*D(TCR1(-2)) - 569,871661811*D(TCR1(-3)) - 361,733548419*D(TCR1(-4)) + 32,0926880973 - 2,19489534003*@TREND(90)

D(TCR1) = - 0,00734008465011*(PRIB1(-1) + 524,531895517*TCR1(-1) - 0,0970417592888*@TREND(90) - 4,94794094113) + 0,0061617674592*D(PRIB1(-1)) + 0,00549402762264*D(PRIB1(-2)) + 0,00425896345641*D(PRIB1(-3)) + 0,00327075755341*D(PRIB1(-4)) + 2,13061146352*D(TCR1(-1)) + 1,60992052236*D(TCR1(-2)) + 0,997837985651*D(TCR1(-3)) + 0,586024853948*D(TCR1(-4)) - 0,0484574346828 + 0,00258180762139*@TREND(90)

7. إختبار السببية لأنجل جرانجر لسلسلتي سعر النفط و معدل النمو الإقتصادي خلال (1990-2012)

Date: 05/29/14 Time: 12:10
Sample: 1990 2012
Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob,
TCR1 does not Granger Cause PRIB1	19	0,13978	0,9635
PRIB1 does not Granger Cause TCR1		1,06034	0,4249

8. إختبار السببية لأنجل جرانجر لسلسلتي سعر النفط و معدل النمو الإقتصادي خلال (1990-1999)

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/03/14 Time: 13:06
Sample: 1990 1999
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob,
PRIB2 does not Granger Cause TCR2	7	0,47553	0,6616
TCR2 does not Granger Cause PRIB2		1,18166	0,4183

9. إختبار السببية لأنجل جرانجر لسلسلتي سعر النفط و معدل النمو الإقتصادي خلال (2000-2010)

Pairwise Granger Causality Tests Date: 06/03/14 Time: 01:07 Sample: 2000 2012 Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob,
TCR2 does not Granger Cause PRIB2	10	0,46016	0,7299
PRIB2 does not Granger Cause TCR2		11,2959	0,0084